تلاقي المعاني الصرفية للأفعال
بين التجرُّد والزيادة في تفسير النص القرآني

إعداد الدكتور

حاتم محمد محمد مصطفى

قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم، جامعة المنيا

تلاقي المعاني الصرفية للأفعال بين التجرُّد والزيادة في تفسير النص القرآني

حاتم محمد محمد مصطفى
قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة المنيا
البريد الإلكتروني: hatimmustafa2@gmail.com

ملخص البحث:

تتنوّع المعاني الصرفية في اللغة العربية، ومنها المعاني التي تضيفها حروف الزيادة إلى الأفعال، فيما يُعرف بمعاني صيغ الزوائد، وقد اهتمت الدراسات السابقة بتلك الصيغ ومعانيها في بعض النصوص، دون الوقوف على جانب مهم صرَّح به علماء تراثنا النحوي والصرفي، وهو موافقة الفعل المزيد لمعنى فعله المجرَّد، لذلك هدف البحث إلى دراسة هذه الموافقة وتتبعها في كتب تفسير القرآن الكريم على وفق المنهج الوصفي.

ولم تقتصر الدراسة على مفسر واحد سعيًا نحو تنوُّع الرؤى وروافدها، وهذا ما تحقَّق في التفاسير المختارة مادةً للبحث، وهي: للطبري (ت: ٣١٠هـ)، والواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وابن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، والرازي (ت: ٦٠٦هـ)، وأبي حيان (ت: ٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، وابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ). واكتفى البحث بالفعل الثلاثي مزيدًا ومجرَّدًا؛ لندرة الرباعي في القرآن وتفسيره بالتبعية.

وكشفت نتائج البحث عن وجه من وجوه إعجاز لغة القرآن على المستوى الصرفي الدلالي، وأظهرت في أثناء ذلك أن قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى أصل مقرَّر من أصول اللغة، غير أن أبواب اللغة لا تأبى خروج فرع عن هذا الأصل يكشف عن قوة تداخلها وتصرُّف أهلها في مبانيها ومعانيها، وقد عبَّرت القراءات القرآنية المتواترة عن أهمية هذا الموضوع، وألقت المعايير النصية والعناصر التداولية بظلالها على تلاقي المعاني الصرفية.

كلمات مفتاحية: المجرَّد، المزيد، صيغ الأفعال، المعنى الصرفي، التفسير اللغوي.

Convergence of the Morphological Meaning of Verbs in between their Base and Inflectional Forms as found in the Interpretation of the Qur'anic Text

By: Hatem Mohammed Mohammed Mustafa
Assistant professor of Arabic Syntax and Morphology
Department of Syntax and Morphology
Faculty of Dar Al- Oloum
Minya University

Abstract

Morphological meanings in Arabic are various; some of them arise from the letters added to the verbs which is known as the meaning of inflectional additions. The previous studies have paid great attention to such forms of verbs and their meaning in some texts. However، those studies have not considered a serious aspect that has been manifested by the scholars of our morphological and syntactic heritage which is the agreement in between the meaning of the inflectional form of the verb and its base form. Accordingly، the present research aims at studying that agreement and tracing it across the interpretations books of the Holy Qur'an in accordance with the descriptive approach. The research is not confined to a single interpreter in order to introduce diverse views from various perspectives regarding what has been achieved in the selected versions of interpretation to be highlighted in this research such as Al-Tabari (died in 310 A.H.)، Al- Wahidi (died in 468 A.H.)، Al- Zamakhshari (died in 538 A.H.)، Ibn Attia (died in 542 A.H.)، Al- Razi (died in 606 A.H.)، Abi - Hayyan (died in 745 A.H.)، Al- Sameen Al- Halaby (died in 756 A.H.) and Ibn Ashour (died in 1393 A.H.). The research is concerned only with the triple verbs in their base and inflectional forms due to scarcity of the quadruple verbs in the Holy Qur'an and its interpretations. To conclude the findings of the research have drawn attention to a miraculous aspect of the language of the Holy Qur'an، morphologically and semantically. In addition، the research has referred to the rule known as the more you add to the structure the more the meaning increases as a basic rule of the fundamentals of our Arabic language. Nevertheless، the various branches of Arabic do not approve any deviation from the original basis which conclusively emphasize the power of this language and the ingenuity of its people who easily make use of its structures and meanings. The successive recitations of the Holy Qur'an stress the importance of this topic and lay the textual criteria as well as the pragmatic elements which lead to the convergence of morphological meanings.

Keywords: the base form of verbs، inflectional forms of verbs، forms of verbs، morphological meaning، linguistic interpretation.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

تتنوّع المعاني الصرفية كاشفةً عن مظهر من مظاهر ثراء اللغة العربية، ومنها المعاني التي تضيفها حروف الزيادة إلى الأفعال، فيما يُعرف بمعاني صيغ الزوائد، فالزيادة في كل منها تجعلها مفيدة لمعنًى جديد لم يكن من قبل. وقد اهتمت الدراسات السابقة بتلك الصيغ ومعانيها في بعض النصوص، دون الوقوف على موافقة أيٍّ منها لمعنى فعلها المجرَّد، ولأن هذه الموافقة مصرَّح بها في تراثنا النحوي والصرفي فقد هدف البحث إلى دراستها وتتبعها في كتب تفسير القرآن الكريم على وفق المنهج الوصفي استقراءً وتصنيفًا وتحليلًا.

وكان لكتب التفسير أهمية من جهة أنها وفّرت سياقًا لغويًّا وغير لغوي أظهر مدى رحابة النص القرآني بآفاقه غير المحدودة، مقابل ضيق أفق الجملة التمثيلية عند النحويين أو الصرفيين الذين تناولوا معاني صيغ الزوائد بالتقسيم والتمثيل، ومن جهة أخرى فإن استمداد التفسير من قواعد العربية ومعهود العرب في استعمالها اللغوي أثرى الدراسة الصرفية، لذلك تنقَّل التحليل في انسياب بين معنًى صرفي وثانٍ لغوي وثالث سياقي، ولم يخل من لفتة نحوية أو بلاغية.

ولم تقتصر الدراسة على مفسر واحد سعيًا نحو تنوُّع الرؤى وروافدها، وهذا ما تحقَّق في التفاسير المختارة مادةً للبحث، وهي: للطبري (ت: ٣١٠هـ)، والواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وابن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، والرازي (ت: ٦٠٦هـ)، وأبي حيان (ت: ٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، وابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ). مع الاستئناس بغيرهم عند الحاجة، وتفاسيرهم معروفة مثبتة في الحواشي ومصادر البحث ومراجعه؛ فلا حاجة لإثقال المقدمة بأسمائها.

واكتفى البحث بالفعل الثلاثي مزيدًا ومجرَّدًا؛ لندرة الرباعي في القرآن وتفسيره بالتبعية، فجمعت المسائل صيغ: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وافْتَعَلَ، وتَفَعَّلَ، واسْتَفْعَلَ. أما بقية الصيغ من مزيد الفعل الثلاثي فلم أجد لها ما يُدرس في مادة البحث، فالتزمت بما جاء فيها مما اشتمل على تصريح بتلاقي المعاني الصرفية للأفعال بين الزيادة والتجرُّد.

وهنا لا بد من توضيح نقطتين قبل البدء في مسائل البحث. أما الأولى فلا يعني القول بتلاقي المعنى الصرفي بين فعل مزيد ومجرَّده أن يُحملا على الترادف التام، ولا يعني كذلك أن يصلح المجرَّد لوضعه موضع المزيد في آيته من النص القرآني، حاشا لكتاب الله أن يُظنَّ فيه ذلك؛ فهو المُحكَم المُعجِز لفظًا ومعنًى، حُسنًا وفصاحةً، وإعجازه غير محدود، وما فكرة البحث إلا محاولة للمشاركة في الكشف عن لطائف لغة القرآن في تفسيرها وإعجازها على المستوى الصرفي الدلالي، وبيان أن المعاني الصرفية للأفعال في تفسيره قد تتلاقى فتشترك في شيء، وقد تتمايز فتختلف في شيء، وكلاهما يُرى من قريب أو بعيد، على قدر ما يهب الله من فتح.

وأما النقطة الأخرى فإن صيغ الفعل المزيد دخلتها الزيادة لإفادة معنى زائد عن أصل معنى المجرَّد، فهل فكرة البحث تعارض الثابت الشائع بين العلماء من أن زيادة المبنى لزيادة المعنى؟ الجواب بكل تأكيد: لا. فهذه القاعدة أصل مقرَّر مقدَّر من أصول اللغة، سواء في قواعد التفسير أو النحو أو الصرف، غير أن أبواب اللغة لا تأبى خروج فرع عن ذاك الأصل يكشف عن قوة تداخلها وتصرُّف أهلها في مبانيها ومعانيها، ولهم في ذلك سبل شتى، يحضرني الآن منها إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد، الذي ختمه ابن جني بقوله: "إذا جاز أن يكون في أصول هذه اللغة المقرَّرة اختلاف اللفظين والمعنى واحد، كان جميع ما نحن فيه جائزًا سائغًا ومأنوسًا به متقبَّلًا"(١).

نعم، قوة اللفظ مؤذنة أو مشعرة بقوة المعنى، حتى أن ابن يعيش قال مقدِّمًا لهذه القاعدة: "وأمّا الحروف الزائدة فإنها وإن لم تفد معنًى زائدًا، فإنها تفيد فضل تأكيدٍ وبيانٍ؛

(١) ابن جني: الخصـــائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٤٦٩. وانظر مســـألة اللفظ والمعنى بين: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وبخاصـــة القســـم الثاني، ابن يعيش: شـــرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، ص٩٦.

بسبب تكثير اللفظ بها"[١]، وهو يتحدث عن الحروف في الكلام على المستوى النحوي، كحروف الجر وغيرها. وقال الرضي عن الزيادة الصرفية: "اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنًى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنًى كانت عبثًا ...، فكذا لا بد في الهمزة في (أَقَالَنِي) من التأكيد والمبالغة"[٢]. وكان الرضي كثير التشدُّد لهذه القاعدة، وتكرر قوله: "وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة من معنًى، وإن لم يكن إلا التأكيد"[٣].

ولكن البحث - بعيدًا عن التشدُّد - ينشد لفت الانتباه إلى أن الشيء قد يرد بقلة على خلاف المألوف الكثير في اللغة، نحو ما أسماه ابن جني "نقض عادة الاستعمال"[٤]، وأن القول بزيادة المبنى لزيادة المعنى إذا كان أصلًا فقد يخرج عن هذا الأصل فرع يخالفه، حتى أن ابن هشام وصف هذا القول بأنه: "ليس بمطَّرد"[٥]، عند الإشارة إلى الخلاف في مرادفة "سوف" للسين. ووافقه الدماميني بأن "حَذِرًا يدلّ على المبالغة دون حاذر، مع أن الثاني أكثر حروفًا من الأول"[٦]. وقال السيوطي: "خرج من هذه القاعدة باب التصغير؛ فإنه زادت فيه

(١) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج٤، ص٤٥٠. ولابن جني باب في قوة اللفظ لقوة المعنى، انظر له: الخصائص، ج٣، ص٢٦٤-٢٦٩.

(٢) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، ج١، ص٨٣. وانظر: ابن جني: المنصف "شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني"، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م، ص١٥.

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩١.

(٤) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٢١٦. وانظر الباب كاملًا عنده: ص٢١٤-٢٢٦.

(٥) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج٢، ص٣٤٧.

(٦) الدماميني: شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ج٢، ص٩.

الحروف وقلّ المعنى"[١].

ورُدَّ بأن الاطراد يكون فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان متّحدي النوع، وبخاصة في الفعلية، أو عند نقل صيغة إلى صيغة أخرى أكثر منها، كنقل (قَتَلَ) إلى (قَتَّلَ)، فإن الفائدة من هذا النقل التكثير، فإذا وردت الصيغة من غير نقل لم تكن دالة على التكثير، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فإن (كَلَّمَ) على وزن (فَعَّلَ)، ولم يُرد به التكثير؛ إذ ليس لها مجرَّد نُقلت عنه؛ لأن (كَلَمَ) المخفَّف للجرح، وهو مختلف المعنى[٢].

وبعيدًا عن الجدال والتفنيد فإن ما جذب الانتباه إلى فكرة البحث تصريح كثير من علمائنا في باب صيغ الزوائد أن المزيد قد يأتي بمعنى مجرَّده، ولم يكن تصريحهم بتلاقي المعاني الصرفية للأفعال محصورًا بين مزيد ومجرَّد، بل كان بين مزيد ومزيد أيضًا. فها هو ذا سيبويه يقول: "وقد يجيء (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) المعنى فيهما واحد ...، وقد يجيء (فَعَّلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) في معنًى واحد مشتركَين ..."[٣]. ثم جعل بابًا لدخول (فَعَّلْتُ) على (فَعَلْتُ)، لا يُشركه في ذلك (أَفْعَلْتُ)، وبيَّن أن التضعيف إذا كان للتكثير، فإن التخفيف قد يدخل في هذا؛ لأنه يشمل القليل والكثير[٤].

وقال السيرافي: "اعلم أن اللفظ يُدَلُّ به على التكثير، فهو تشديد عن الفعل في الفعل، وإن كان قد يقع التشديد لغير التكثير، كقولنا: حَرَّكْتُهُ، ولا تريد كثيرًا. فما يدل على التكثير أنك تقول: أَغْلَقْتُ البابَ الواحدَ، ولا تقول: غَلَّقْتُهُ، وتقول: غَلَّقْتُ الأبوابَ، وتقول: ذَبَحْتُ الشاةَ، ولا تقول: ذَبَّحْتُهَا، وتقول: ذَبَّحْتُ الغنمَ. وأما سائر الأفعال فليس فيها دليل على أحدهما، وقد يقع للقليل والكثير، فمن أجل ذلك يجوز أن تستعملها للكثير، فتريد بها ما

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ج١، ص٣١٥.

(٢) انظر: الدماميني: شرح الدماميني على مغني اللبيب، ج٢، ص٩. وابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت، ج٢، ص٢٠١.

(٣) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج٤، ص٦١-٦٣.

(٤) انظر: السابق نفسه: ج٤، ص٦٤.

تريد بالمشدَّد، ومن أجل ذلك صار أُغْلِقُ أبوابًا بمعنى أُغَلِّقُ أبوابًا، وقوله: وأَفْتَحُهَا بمعنى أُفَتِّحُهَا"(١).

وعند سيبويه كذلك "باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد"(٢)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]. وقال المبرد: "اعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحمل مصدر أحدهما على الآخر"(٣). وسيأتي بيان ذلك في موضعه من البحث إن شاء الله، كما سيأتي تلاقي المعاني الصرفية للأفعال عند ابن السراج، وابن جني، وابن مالك، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وأبي حيان، وابن عقيل، والسيوطي، وغيرهم.

أما الرضي فعلى الرغم من تشدُّده في قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى فسيأتي لاحقًا في البحث أنه يقول في تلاقي (حَزَنَ) لغة الفتح و(أَحزَنَ): "المغزى من أَحْزَنْتُهُ وحَزَنْتُهُ شيء واحد؛ لأن مَن أدخلتَ فيه الحزنَ فقد جعلته حزينًا، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو حَزِنَ - دون الثاني"(٤). فهما عنده متلاقيان في المعنى، مختلفان في المبنى ووسيلة تعديته. ثم جعل (سَرُعَ) المجرَّد أبلغ من (أَسْرَعَ) المزيد؛ إذ "قولهم: أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ في سَرُعَ وَبَطُؤَ، ليس الهمزة فيهما للنقل، بل الثلاثي والمزيد فيه معًا غير متعديين، لكن الفرق بينهما أن سرُع وَبَطُؤَ أبلغ؛ لأنهما كأنهما غريزة كصَغُرَ وكَبُرَ"(٥).

(١) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ج٤، ص٤٤٣. وبقية الصفحة مهمة. وانظر عند الرضي لفتة مهمة للتلاقي أو الاشتراك بين (فَعَّل) والمجرَّد: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩٢-٩٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٨١. وانظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٥٧.

(٣) المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، المجلس الاعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ج١، ص٢١١.

(٤) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٨٧.

(٥) السابق نفسه: الصفحة نفسها.

الدراسة التطبيقية:

أولًا- (أَفْعَلَ):

يعد النقل المعروف بالتعدية أشهر معاني (أَفْعَلَ)؛ فهو الغالب في هذه الصيغة، ثم تأتي لمعانٍ أخر، منها: الصيرورة، نحو: أَجْرَبَ الرجلُ، والإعانة، نحو: أَرْعَيْتُهُ، والتعريض، نحو: أَقْتَلْتُهُ، والإلفاء، نحو: أَبْخَلْتُهُ، والجعل، نحو: أَطْرَدْتُهُ، والبلوغ، نحو: أَصْبَحَ وأَعْرَقَ، والسلب أو الإزالة، نحو: أَعْجَمْتُ الكتابَ ...، وقد يُبنَى على (أَفْعَلَ) ما لا يُراد به إلا الفعل المجرَّد من الزيادة، إما استغناءً عن استعمال هذا الأصل، نحو: أَذْنَبَ وأَقْسَمَ، وإما موافقةً له في المعنى، نحو: أَقَلْتُ البيعَ وقِلْتُهُ، وأَشْغَلَهُ الأمرُ وشَغَلَهُ، وأَحْزَنَهُ وحَزَنَهُ[1].

ولا يخفى اهتمام العلماء بالتأليف في (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ) بين اتفاق المعنى واختلافه، ومن ثم كان لهذا الأمر صداه في كتب التفسير، فاتفق المفسرون على أن (سَرَى وأَسْرَى) لغتان في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١، والحجر: ٦٥]، ومثله: ﴿أَسْرِ بِعِبَادِي﴾ [طه: ٧٧، والشعراء: ٥٢، والدخان: ٢٣ بالفاء]، يقال: سرى وأسرى للسير في ليل[2]، وذلك على

(١) انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ج٢، ص٣٢٨-٣٢٩. وابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٣٨-٤٣٩. وابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، ويليها الوافية نظم الشافية للنيساري، دراسة وتحقيق: حسن أحمد عثمان، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، ودار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ج١، ص١٩. وابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص١٢٧-١٢٨. وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج٣، ص٤٤٩-٤٥٠. وأبا حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، ج١٤، ص١٥٢-١٥٥. والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ج٦، ص٢٢-٢٣.

(٢) انظر: الطبري: تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج١٢، ص٤١٥. وابن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج١٢، ص١٣٢.

وفق قول أهل اللغة، ففي المعجم: "سَرَى به وأَسْرَى به سواء"(١)، "كلاهما بمعنًى"(٢).

وقد عبَّرت القراءات القرآنية عن هذا التلاقي، فجاء الأمر من كلا الفعلين في قراءة متواترة، إذ قرأ ابن كثير ونافع من السبعة، وأبو جعفر من العشرة: (اِسْرِ)، بهمزة وصل من (سَرَى)، وقرأ الباقون: (أَسْرِ)، بهمزة قطع من (أَسْرَى)(٣). يقول الطبري: "والقول عندي في ذلك أنهما قراءتان قد قرأ بكل واحدة منهما أهل قدوة في القراءة، وهما لغتان مشهورتان في العرب معناهما واحد، فبأيّتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب في ذلك"(٤). وجاء عند الواحدي والرازي: "فمن قرأ بقطع الألف فحجته قوله تعالى: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ومن قرأ بوصل الألف فحجته قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]"(٥).

وخلافًا لجل المفسرين ذهب ابن عطية إلى أن الفعلين يحتملان اتفاق المعنى واختلافه، ومال إلى اختلافهما في وقت الحدث، فجعل (سَرَى) للسير في أثناء الليل، و(أَسْرَى) للسير أول الليل، وعلى ذلك ذكر أن قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ "يحتمل أن

---

(١) الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائيّ، سلسلة المعاجم والفهارس، دار الشئون الثقافية العامة، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط٢، ١٩٨٦م، ج٧، ص٢٩١ (س ر ى). و انظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج٢، ص١٠٦٥، ج٣، ص١٢٥٧.

(٢) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، وآخرين، راجعه: عبد السلام محمد هارون، ولجنة فنية، وزارة الإعلام، الكويت، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، ج٣٨، ص٢٦١. و انظر: الجوهري: الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، ج٦، ص٢٣٧٦.

(٣) انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٣٣٨. و ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرّة الأخيرة: أ. علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج٢، ص٢٩٠.

(٤) الطبري: جامع البيان، ج١٢، ص٥١٤.

(٥) الواحدي: التفسير البسيط، تحقيق: د. محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرين، أشرف على طباعته وإخراجه: د. عبد العزيز بن سطام آل سعود، و أ.د. تركي بن سهو العتيبي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ، ج١١، ص٥٠٦. و انظر: الرازي: مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ج١٨، ص٣٨١.

لوطًا أسرى بأهله من أول الليل حتى جاوز البلد المقتلع، ووقعت نجاته بسَحَر، فتجتمع هذه الآية مع قوله: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]"[(١)]. غير أن أكثر المفسرين ذكروا خروج لوط عليه السلام بأهله بسَحَر، وذلك قوله: ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾، وابن عطية نفسه روى في آية الشعراء ﴿أَسْرِ بِعِبَادِي﴾ خروج موسى عليه السلام ببني إسرائيل بسَحَر.

ثم نحا ابن عطية نحوًا مختلفًا بتمييز نوعيّ بين الفعلين في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] حيث قال: "يظهر أن (أَسْرَى) هي هنا معدّاة بالهمزة إلى مفعول محذوف تقديره (أَسْرَى الملائكةَ بعبدِهِ)، وكذلك يقلق أن يُسند (أَسْرَى) وهو بمعنى (سَرَى) إلى الله تعالى؛ إذ هو فعل يعطي النقلة، كمشى وجرى وأحضر وانتقل، فلا يحسن إسناد شيء من هذا ونحن نجد مندوحة ...، و(أَسْرَى) في هذه الآية تخرج فصيحة كما ذكرنا، ولا تحتاج إلى تجوُّز قلق في مثل هذا اللفظ، فإنه ألزم للنقلة من أتيته و﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم﴾ [النحل: ٢٦]. ويحتمل أن يكون (أَسْرَى) بمعنى (سَرَى) على حذف مضاف، كنحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]"[(٢)]، "يعني أن التقدير: أَسْرَتْ ملائكتُهُ بعبدِهِ، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه"[(٣)].

وهذا التقدير تكلُّف من الشيخ في التأويل، غفر الله له، ردَّه أبو حيان بأن "(أَسْرَى) بمعنى (سَرَى)، وليست الهمزة فيه للتعدية، وعُدِّيا بالباء، ولا يلزم من تعديته بالباء المشاركة في الفعل، بل المعنى جعله يسري ...، فـ(أَسْرَى وسَرَى) على هذا كـ(سَقَى وأَسْقَى) إذا كانا بمعنًى

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج٣، ص١٩٦. وفي هذه الطبعة خلط بين القراءتين. والقول بأن (أَسْرَى) لأول الليل و(سَرَى) لآخره منسوب إلى الليث. ولم أجده في كل المعاجم، وما وجدته فيها لا يفرق بين الفعلين، ومر ما ورد في العين: "سَرَى به وأَسْرَى به سواء"، وفي التهذيب: "قال الليث: السرى: سير الليل". الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد عليّ النجّار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م، ج١٣، ص٣٨.

(٢) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٣، ص٤٣٤.

(٣) أبو حيان: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، ج١٧، ص٣٠٠.

واحد، ولذلك قال المفسرون: معناه سَرَى بعبدِهِ ...، وإنما احتاج ابن عطية إلى هذه الدعوى اعتقاد أنه إذا كان (أَسْرَى) بمعنى (سَرَى) لزم من كون الباء للتعدية مشاركةُ الفاعل للمفعول، وهذا شيء ذهب إليه المبرد، فإذا قلت: قمتُ بزيدٍ، لزم منه قيامك وقيام زيد عنده، وهذا ليس كذلك؛ التبست عنده باء التعدية بباء الحال، فباء الحال يلزم فيه المشاركة؛ إذ المعنى: قمتُ ملتبسًا بزيد، وباء التعدية مرادفة للهمزة، فقمتُ بزيدٍ - والباء للتعدية - كقولك: أقمتُ زيدًا، ولا يلزم من إقامتكه أن تقوم أنت"(١).

ومن ثم أكَّد أبو حيان ما جاء في أول المسألة من البحث، "فموارد القرآن في ﴿فَأَسْرِ﴾ بقطع الهمزة ووصلها يقتضي أنهما بمعنى واحد، ألا ترى أن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ و﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي﴾ قُرئ بالقطع والوصل، ويبعد مع القطع تقدير مفعول محذوف؛ إذ لم يصرَّح به في موضع، فيُستدَلّ بالمصرَّح على المحذوف"(٢).

هكذا ظهر أن الهمزة لم تضف معنًى صرفيًّا جديدًا، وأن التعدية كانت بالباء في الفعلين المجرَّد والمزيد، "يُستعملان متعدّيَين بالباء إلى مفعول، فيُقال: سَرَيْتُ بِزَيْدٍ، وَأَسْرَيْتُ بِهِ"(٣). دون إغفال عامل اللهجات في احتمال أن كل فعل منهما كان لغة عند قومه، ثم نزل القرآن باللغتين؛ فقد تردد في المعاجم أن (أَسْرَى) "بالألف لغة أهل الحجاز"(٤)، وقال ابن يعيش عن أمثاله: "وأصل ذلك أن كل واحد منهما لغة لقوم، ثم تختلط فتُستعمل اللغتان"(٥). يظهر ذلك أيضًا مع احتمال تداخل اللهجات في تناول كتب التفسير للفعل

(١) السابق نفسه: ج١٧، ص٢٩٩-٣٠٠. ورأي المبرد لم يرد في المقتضب، ولكن أشار إليه ابن هشام كذلك، انظر له: مغني اللبيب، ج٢، ص١٢٣، متنًا وحاشيةً.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٧، ص٣٠١.

(٣) الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ج١، ص٢٧٥.

(٤) الفارابي: ديوان الأدب "أول معجم عربي مرتّب بحسب الأبنية"، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ج٤، ص١٠١. والجوهري: الصحاح، ج٦، ص٢٣٧٦. و ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج٢٣، ص٢٠٠٣. والفيومي: المصباح المنير، ج١، ص٢٧٥. والزبيدي: تاج العروس، ج٣٨، ص٢٦١.

(٥) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص٧٠.

(يَحْزُنُ) المتعدي، الذي جاء في تسعة مواضع من القرآن الكريم، ويُقال فيه: "حَزِنَ الرَّجُلُ: أَصَابَهُ الْحُزْنُ، وَحَزَنْتُهُ: جَعَلْتُ فِيهِ ذَلِكَ، وَأَحْزَنْتُهُ: جَعَلْتُهُ حَزِينًا"(١).

لذا اهتم المفسرون لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] بقراءاته من ناحية، وأقوال أهل اللغة والصرف فيه من ناحية أخرى(٢)، فقد قرأ نافع من السبعة: (يُحْزِن)، بضم ياء المضارعة، من (أَحْزَنَ) المزيد بالهمزة، هذا في سائر القرآن، إلا في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، فإنه كالجماعة، وقرأ الباقون في كل المواضع: (يَحْزُن)، بفتح الياء، من (حَزَنَهُ) المجرَّد(٣). "فقيل: هما من باب ما جاء فيه (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنًى، وقيل باختلاف المعنى، فـ(حَزَنَهُ): جعل فيه حزنًا، نحو: دَهَنَهُ وكَحَلَهُ، أي: جعل فيه دهنًا وكحلًا، و(أَحْزَنْتُهُ): إذا جعلته حزينًا، ومثل حَزَنَهُ وأَحْزَنَهُ: فَتَنَهُ وأَفْتَنَهُ"(٤).

غير أن الاختلاف المشار إليه هنا ليس في المعنى، بل المبنى ووسيلة تعديته. يقول الرضي: "المغزى من أَحْزَنْتُهُ وحَزَنْتُهُ شيء واحد؛ لأن مَن أدخلتَ فيه الحزنَ فقد جعلته حزينًا، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو حَزِنَ - دون الثاني"(٥). ويؤكد هذا الرأي ما نص عليه سيبويه من قبل بقوله: "وقد يجيء (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فَعَلْتُ)، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أَفْعَلْتُ)"(٦).

فالأصل في هذا الفعل: حَزِنَ يَحْزَنُ (فَعِلَ يَفْعَلُ)، بكسر عينه في الماضي، وفتحها في المضارع، وهو فعل لازم، وجاء عن العرب في التعدية لغتان: أولاهما بفتح العين في الماضي

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٤١٢.

(٢) انظر: الواحدي: التفسير البسيط، ج٦، ص١٨٩-١٩٣. و ابن عطية: المحرر الوجيز، ج١، ص٥٤٤. والسمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ، ج٣، ص٤٩٥. و ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٢١، ص١٧٨.

(٣) انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٢١٩.

(٤) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٣، ص٤٩٥. و انظر: سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٥٦-٥٧.

(٥) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٨٧.

(٦) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٦١.

وضمها في المضارع (حَزَنَهُ يَحْزُنُهُ)، والأخرى بالهمزة (أَحْزَنَهُ يُحْزِنُهُ)، فالأخيرة هذه تعدية مألوفة بالهمزة نقلت الفعل (حَزِنَ) إلى (أَحْزَنَ)، أما الأولى فهي على غير عادة الاستعمال عند العرب؛ إذ كانت التعدية بتغيير حركة عين الفعل، فوجدنا (حَزَنَ) متعديًا بفتح الزاي. "وإنما جاز نقله بـ(فَعَلَ) لمَّا كان (فَعَلَ وأَفْعَلَ) كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو: جَدَّ في الأمر وأَجَدَّ، وصَدَدْتُهُ عن كذا وأَصْدَدْتُهُ، وقَصَرَ عن الشيء وأَقْصَرَ، وسَحَتَهُ الله وأَسْحَتَهُ، ونحو ذلك"(١).

ولكن اللغويين اختلفوا في استعمال العرب لهذا الفعل (حَزَنَ) بصيغة الماضي، فكثر عندهم: "حَزَنَنِي هذا الأمرُ وأَحْزَنَنِي: لغتان فصيحتان"(٢)، وقيل بترك الماضي والاكتفاء بالمضارع، "لا يقولون: قد حَزَنَهُ الأمرُ، ويقولون: يَحْزُنُهُ، فإذا قالوا أَفْعَلَهُ اللهُ، فهو بالألف [أَحْزَنَهُ]"(٣)، "إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي [حَزَنَهُ وحَزَنَنِي]"(٤)، "ويُحمل هذا على أنه كان في الأصل أَحْزَنَ يُحْزِنُ، وحَزَنَ يَحْزُنُ، بمعنًى واحد، كما قالوا: سَلَكْتُهُ وأَسْلَكْتُهُ، وسَحَتَهُ وأَسْحَتَهُ، بمعنًى واحد، فأخذوا من هذه الصدر، ومن هذه الغابر، وأماتوا الأُخريين"(٥). ثم جاء فصل القول بين قيل وقال بأن "(حَزَنَهُ) لغة قريش، و(أَحْزَنَهُ) لغة تميم، وقد قُرئ بهما"(٦).

ومن عجيب التلاقي أن نافعًا - رحمه الله - قرأ هذه المادة من (أَحْزَنَ) المزيد، إلا التي في الأنبياء كما تقدَّم، وأن شيخه أبا جعفر المدني - رحمه الله - وهو من العشرة، قرأ بالعكس

(١) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٢١٤، ٢١٦.

(٢) ابن دريد: جمهرة اللغة، ج١، ص٥٢٩ (ح ز ن). وانظر: الخليل بن أحمد: العين، ج٣، ص١٦٠. والأزهري: تهذيب اللغة، ج٤، ص٢١١-٢١٢. ورُويت اللغتان عن أبي زيد باضطراب بين ابن دريد والأزهري والواحدي. انظر للأخير: التفسير البسيط، ج٦، ص١٩٠.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة، ج٤، ص٢١١-٢١٢. وما بين المعقوفين إضافة توضيح بالتمثيل المتسق مع النص.

(٤) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٢١٦. وما بين المعقوفين إضافة توضيح بالتمثيل المتسق مع النص.

(٥) الفارابي: ديوان الأدب، ج٢، ص١٩١. وانظر: الواحدي: التفسير البسيط، ج٦، ص١٩١.

(٦) الجوهري: الصحاح، ج٥، ص٢٠٩٨. وانظر: ابن القطاع: كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م، ج١، ص٢٠٢. والفيومي: المصباح المنير، ج١، ص١٣٤. والزبيدي: تاج العروس، ج٣٤، ص٤١١.

من (حَزَنَ) المجرَّد، إلا التي في الأنبياء. وهذا من الجمع بين اللغتين في قراءة متواترة، والقراءة سُنَّة مُتَّبَعة[١]. وحجة القراءتين ما مضى عن العرب، أما موضع الأنبياء فيحتمل لكل واحد منهما "أن يكون تبع فيه أثرًا، أو أحبَّ الأخذ بالوجهين؛ إذ كان كل واحد منهما جائزًا"[٢]. والله أعلم.

ثانيًا- (فَعَّلَ):

يؤاخي (فَعَّلَ) سابقَه (أَفْعَلَ) في التعدية، نحو: فَرَّحْتُهُ، وفي السلب أو الإزالة، نحو: قَذَّيْتُ عَيْنَهُ، وفي الصيرورة، نحو: عَجَّزَ الرجلُ، وفي الجعل، نحو: بَطَّنْتُهُ، ويأتي أيضًا للتوجُّه، نحو: شَرَّقْتُ وغَرَّبْتُ، ولاختصار الحكاية، نحو: سَبَّحَ وهَلَّلَ، أما الغالب في معانيه فهو التكثير، كقولك: قَطَّعْتُ الثيابَ، وغَلَّقْتُ الأبوابَ ...، وقد يُغني عن استعمال الفعل المجرّد، نحو: جَرَّبَ الشيءَ، وعَيَّرَهُ بالشيء، أو يوافق معناه، كقولهم: زِلْتُهُ وزَيَّلْتُهُ، وعُضْتُهُ وعَوَّضْتُهُ، ومِزْتُهُ ومَيَّزْتُهُ[٣].

وهذا الأخير مما يُعنى به البحث حيث يتلاقى المعنى بين (فَعَّلَ) وفعله المجرَّد في تفسير النص القرآني، دون إرادة التكثير أو التعدية أو غيرهما من معاني تلك الصيغة. ويمكن بدء التمثيل بما انتهت به الفقرة السابقة، فقد جاء الفعل (يَمِيز) في موضعين من القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، و﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٣٧]، واهتم المفسرون بعرض ما في الفعل من قراءات وأقوال لغوية وصرفية تفيد أنه على أوجه والمعنى واحد.

ففي القراءات قُرئ الفعل في موضعَيه: (يُمَيِّز) بالتشديد، من (مَيَّزَ) المزيد بتضعيف

(١) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج٣، ص٤٩٥. وابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ج٢، ص٢٤٤.

(٢) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة "أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد"، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ط٢، ١٤١٣هـ١٩٩٣م، ج٣، ص١٠٠.

(٣) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٣٩. وابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص١٢٩. وابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥١-٤٥٢. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩٢-٩٦. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٥٧-١٥٨. والسيوطي: همع الهوامع، ج٦، ص٢٣-٢٤.

عينه، عند حمزة والكسائي من السبعة، ويعقوب وخلف من العشرة، وقُرئ: (يَمِيز) بالتخفيف، من (مَازَ) المجرَّد، عند الباقين منهم[١]، ورُوي عن ابن كثير قراءة أخرى - غير التخفيف المتواتر - بضم ياء المضارعة: (يُمِيز)، من (أمَازَ) المزيد بالهمزة[٢]. "فهذه ثلاث لغات، يُقال: مَازَهُ ومَيَّزَهُ وأَمَازَهُ. والتشديد والهمزة ليسا للنقل؛ لأن الفعل قبلهما متعدٍّ، وإنما (فَعَّلَ) بالتشديد و(أَفْعَل) بمعنى المجرَّد"[٣]، أي أن التعدية في ثلاثتهم ثابتة إلى مفعول واحد، بالزيادة أو دونها، فلا فرق، ولا تأثير.

وفي اللغة يقال: مَازَ الشيءَ من غيره يَمِيزُهُ، ومَيَّزَهُ يُمَيِّزُهُ، وأَمَازَهُ يُمِيزُهُ، بالتعدية، وفي اللزوم مطاوعةً: تَمَيَّزَ، وانْمَازَ، وامَّازَ بالإدغام، وامْتَازَ، واسْتَمَازَ، "كلها بمعنًى واحد. إلا أنهم إذا قالوا: مِزْتُهُ فَلَمْ يَنْمَزْ، لم يتكلموا بهما جميعًا، إلا على هاتين الصيغتين ...، لا يقولون: مَيَّزْتُهُ فَلَمْ يَتَمَيَّزْ، ولا زَيَّلْتُهُ فَلَمْ يَتَزَيَّلْ، وهذا قول اللحياني"[٤].

وفي الصرف إذا كان الغالب في (فَعَّلَ) التشديد لأجل التكثير، فاعلم "أن التخفيف

---

(١) انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٢٢٠. و ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ج٢، ص٢٤٤. وله قراءة بالتشديد كذلك في الشواذّ، فلم أعوّل عليها؛ اكتفاءً بالمتواتر.

(٢) لم تُروَ عن ابن كثير في المتواتر من السبعة أو العشرة، فأشرت إليها للاستئناس. وقد ذكرها: ابن خالويه: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، ص٣٠. والزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ج١، ص٦٦٥. و أبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٤٢٨. والسمين الحلبي: الدر المصون، ج٣، ص٥٠٩. ونسبها الصغاني إلى ابن مسعود: انظر له: الشوارد "ما تفرّد به بعض أئمة اللغة"، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ص١٩.

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٣، ص٥٠٩. وصرَّح به أبو حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٤٢٨. وقد بسط أبو علي الفارسي قوله في هذا التوجيه، فأخذ عنه الواحدي و ابن عطية، انظر لأبي علي: الحجة للقراء السبعة، ج٣، ص١١٠-١١٣.

(٤) الزبيدي: تاج العروس، ج١٥، ص٣٤٠ (م ي ز). و انظر: ابن منظور: لسان العرب، ج٤٨، ص٤٣٠٧. و ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج٩، ص٩٧-٩٨. والجوهري: الصحاح، ج٣، ص٨٩٧. و ابن دريد: جمهرة اللغة، ج٢، ص١٠٧١.

في هذا جائز كله عربي"[١]، بنص قول سيبويه في باب دخول (فَعَّلْتُ) على (فَعَلْتُ)، "يريد أن التخفيف قد يجوز أن يُراد به القليل والكثير، فإذا شدَّدت دللت به على الكثير"[٢]. لذا رأى الواحدي في تفسيره "حُجَّة مَن قرأ بالتخفيف أنه يصلح للقليل والكثير؛ لأن (المَيْزَ) كـ(التَّمْيِيز) سواء، وهو مع ذلك خفيف في اللفظ، وإذا اجتمعت خفة اللفظ مع استيعاب المعنى كان المصير إليه أَولى"[٣].

كذلك "حُجَّة من قرأ بالتشديد أن التشديد للتكثير والمبالغة، ويكثر المؤمنون والمنافقون. فالتمييز ههنا أَولى، والله تعالى ذكر الجنسين بلفظ الخبيث والطيب، وهما للجنس؛ فالمراد بهما جميع المؤمنين والمنافقين، لا اثنان منهما"[٤]. وهذا يدفع ما حُكي عنده عن أبي عمرو من أن التشديد للكثرة، فأما واحدٌ مِن واحدٍ فـ(يَمِيز) بالتخفيف. وقد قيل بعكس هذي الحكاية أيضًا، فاختلف القائلون بالفرق على أنفسهم[٥]، وكأن اختلافهم ما هو إلا انعكاس لاتفاق المعنى بين الأفعال الثلاثة.

وحريّ بالذكر في هذا المقام أن التلاقي لا يقتصر على تعدد اللغات؛ فهناك تعبيرات قرآنية جمة تتسع ساحتها للاجتهاد وتعدد الآراء، ومن ثم يتفاوت المفسرون في إدلاء كل منهم بدلوه على قدر بصائرهم مما يفتح الله به على عباده. من ذلك -على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤]، إشارة إلى إهلاك الله ﷻ لمدائن قوم لوط عليه السلام، فأشار بعض المفسرين إشارة خافتة إلى أن الفعل يتعدَّى بالتشديد إلى مفعولين: أحدهما ضمير المدائن المؤتفكة، والآخر ما الموصولة المحيلة إلى الحجارة التي أمطرها الله إياها، والمعنى: "فغشَّى اللهُ المؤتفكةَ من الحجارةِ المنضودةِ المسوَّمةِ ما غشَّاها، فأمطرها إيّاها من

(١) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٦٤.

(٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٤٤. وانظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص٧١. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩٢.

(٣) الواحدي: التفسير البسيط، ج٦، ص٢١٣. وردد كلامه الرازي في تفسيره، انظر له: مفاتيح الغيب، ج٩، ص٤٤١.

(٤) السابق نفسه: ج٦، ص٢١٤. وحديثه عن آية آل عمران؛ لذا وجَّه الخبيث والطيب بالمنافقين والمؤمنين.

(٥) انظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج٣، ص٥٠٩.

سجّيل"[١].

وصرَّح آخرون كالرازي وأبي حيان والسمين إلى احتمال وجه آخر مع الوجه السابق، واكتفى به ابن عاشور، وهو أن تُعرب ما الموصولة فاعلًا، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ففي الكلام حينئذ مفعول واحد، وبذلك جُعل التضعيف للتعدية في الوجه الأول، ولغيرها في الآخر. أما من جهة معناه فيما خلا التعدية فسكت عنه الرازي وابن عاشور، وجعله أبو حيان موافقًا للأصل بقوله: "احتمل أن يكون (فَعَّلَ) المشدَّد بمعنى المجرَّد"[٢]، في حين كان التضعيف "للمبالغة والتكثير"[٣] عند السمين الحلبي.

فإذا قيل: كيف يشبَّه المضعَّف (غَشَّاهَا) بالمجرَّد (غَشِيَهُم)؟ يمكن الردّ بأنه على هذا الوجه الخالي من التعدية بالتضعيف مع حمله على موافقة المجرَّد يتلاقى المعنى بين الفعلين، والنتيجة واحدة هي الهلاك لقوم لوط ولفرعون وجنوده، ومع حمله على المبالغة والتكثير فإن المجرَّد لا يخلو من شموله للتقليل والتكثير، ويبقى الموصول مبهمًا في الآيتين لقصد التهويل بما لا يعلم منتهى حقيقته إلا الله، وإن بدا معروفًا في القصص القرآني.

وعلى كلٍّ فإن هذا الوجه بفرعيه لا يقلِّل من الوجه الأول في آية النجم، الذي قيل فيه بتضعيف عين الفعل للتعدية، فقد كان قبله مجرَّدًا متعديًا لمفعول واحد، ثم صار بعده مزيدًا متعديًا لاثنين: المعاقَب والمعاقَب به. ويقوّي ذاك الوجه أن التضعيف فيه مقصود؛ إذ لم تختلف عليه القراءات، كما جاء مثله في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١] فتعدَّى الفعل بالتضعيف إلى النعاس مفعولًا ثانيًا عند أكثر القرَّاء، وكذا قُرئ متعديًا بالهمزة (يُغْشِيكُمُ ٱلنُّعَاسَ) عند نافع من السبعة، وأبي جعفر من العشرة، وغيرهما، فلمّا قُرئ مجرَّدًا (يَغْشاكُمُ ٱلنُّعَاسُ) زالت التعدية وما تبعها من نصب عن النعاس ورُفع فاعلًا، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، وغيرهما[٤].

(١) الطبري: جامع البيان، ج٢٢، ص٩١. وعلى هذا المنوال كانت إشارة الواحدي و ابن عطية، دون تفصيل.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج٢٣، ص٦٨٦.

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون، ج١٠، ص١١٤.

(٤) انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٣٠٤. و ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ج٢، ص٢٧٦. و اتفق المفسرون في اعتمادهم على هذه القراءات لتفسير الآية.

وإذا كانت الأخيرة تتفق مع قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] في إسناد الغشي إلى النعاس، وتتفق الثانية مع الأولى في معنى التعدية لمفعول ثانٍ، فإن القراءة الأولى (يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ) أظهر؛ "لاتحاد الفاعل؛ لأن المُغَشِّي والمُؤَمِّن هو الله تعالى"(١)، ولأن إسناد فعل الغشي فيها إلى الله ﷻ يوافق الأفعال التي بعده في الآية نفسها، وسياق الآية كلها يبين المقصود: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾، هكذا "يكون الكلام متسقًا على نحو واحد"(٢).

ثالثًا- (فَاعَلَ):

الأصل في (فَاعَلَ) أن تجيء من اثنين، فتكون لتساوي فاعلَين في الفعل، وتفيد انقسام الفاعلية والمفعولية لفظًا، والاشتراك فيهما معنًى، نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمرًا، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى؛ لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر، وهما في اللفظ مجعولٌ أحدهما فاعلًا والآخر مفعولًا، فقد اقتسما في اللفظ الفاعلية والمفعولية، واشتركا فيهما من جهة المعنى. وقد تكون من واحد، فلا يُراد بها عمل اثنين، نحو: سافرتُ، ونَاوَلْتُهُ، وعَاقَبْتُ اللصَّ، وعَافَاهُ اللهُ. وقد تأتي موافقة للفعل المجرَّد، نحو: وَاعَدْتُهُ ووَعَدْتُهُ، وجَاوَزْتُ الشيءَ وجُزْتُهُ، أو تُغني عنه، نحو: قَاسَيْتُ، وبَالَيْتُ به، وبَارَكَ اللهُ فيه(٣).

وعلى هذا اتفق عدد من المفسرين على موافقة (فَاعَلَ) لفعلها المجرَّد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الأعراف: ١٣٨، يونس: ٩٠]، حيث ذكر أبو حيان

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٣، ص٥٠٨.

(٢) الطبري: جامع البيان، ج١١، ص٦١. وانظر: الواحدي: التفسير البسيط، ج١٠، ص٤٨. وابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٩، ص٢٧٨.

(٣) انظر: ابن السراج: الأصول، ج٢، ص٣٢٩-٣٣٠. وابن جني: المنصف، ج١، ص٩٢. وابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٣٩. وابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص١٢٨-١٢٩. وابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥٣-٤٥٤. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩٦-٩٩. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٦١-١٦٣. والسيوطي: همع الهوامع، ج٦، ص٢٤.

والسمين أنه "يقال: جَاوَزَ الواديَ، إذا قطعه، وجَاوَزَ بغيره البحرَ: عبر به. فكأنه قال: وجُزْنَا ببني إسرائيل، أي: أَجَزْنَاهُم البحرَ. و(فَاعَلَ) بمعنى (فَعَلَ) المجرَّد، يقال: جَاوَزَ وجَازَ بمعنًى واحد. وقرأ الحسن وإبراهيم وأبو رجاء ويعقوب: (وَجَوَّزْنَا)، وهو مما جاء فيه (فَعَّلَ) بمعنى (فَعَلَ) المجرَّد، نحو: قَدَّرَ وَقَدَرَ، وليس التضعيف للتعدية"[١]، يعنى أن التعدية حاصلة بالباء؛ إذ الفعل متعدٍّ إلى مفعول بنفسه وإلى الثاني بالباء. وسبقهما الزمخشري والرازي في موافقة المعنى من جهة مقاربة عبر القراءة السالفة، بأن "جَوَّزْنَا بمعنى أَجَزْنَا. يُقال: أَجَازَ المكانَ وجَوَّزَهُ وجَاوَزَهُ بمعنى جَازَهُ، كقولك: أَعْلَاهُ وعَلَاهُ وعَالَاهُ"[٢]، ولا تعارض بين الأقوال؛ فكلها تتفق مع المعنى اللغوي[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] يُبدي ظاهر النص أن الوعد من واحد، فيكون الفعل (وَاعَدَ) بمعنى (وَعَدَ)، ويوافق المزيد بالألف (فَاعَلَ) معنى مجرَّده (فَعَلَ)، مثل جاوز وسافر وهاجر، وقد قُرئت الآية بالصيغتين، إذ قرأ الجمهور بزيادة الألف (وَاعَدْنَا)، وقرأ أبو عمرو من السبعة، وأبو جعفر ويعقوب من العشرة: (وَعَدْنَا)، بغير ألف[٤]، "ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلًّا منهما متواتر، فهما في الصحة على حد سواء"[٥]. يقول الطبري: "وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى، وإن كان في إحداهما زيادة معنًى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة، فأما من جهة المفهوم بهما فإنهما متفقتان"[٦].

وبينما وُجِّهت قراءة (وَعَدْنَا) على ضوء ظاهر النص، بأن الوعد ينفرد به واحد - هو

---

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٣، ص٢٠٦. وردَّد السمين الحلبي هذا القول، انظر له: الدر المصون، ج٥، ص٤٤٢. وانظر توجيهًا قريبًا منهما عند ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٩، ص٧٩.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج٢، ص١٥٠، ٣٦٦. وانظر: الرازي: مفاتيح الغيب، ج١٤، ص٣٤٩.

(٣) انظر: الخليل بن أحمد: العين، ج٦، ص١٦٥ (ج و ز). والجوهري: الصحاح، ج٣، ص٨٧٠. وابن سيده: المحكم، ج٧، ص٥٢٠-٥٢١.

(٤) انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص١٥٤. وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢١٢.

(٥) أبو حيان: البحر المحيط، ج٢، ص٢٦١.

(٦) الطبري: جامع البيان، ج١، ص٦٦٤.

الله تعالى في هذا الشاهد - والمواعدة تقتضي اثنين متكافئين أو من البشر، فإن قراءة (وَاعَدْنَا) توجَّه على أصل باب (فَاعَلَ)، بأن المواعدة صحيحة تحققت من الله ورسوله، أو بأن الوعد كان من الله ﷻ، وجرى مجراه القبول والاتباع من موسى عليه السلام[1]. ومع ذلك لا تأبى هذه القراءة أن توجَّه على فرع باب (فَاعَلَ)؛ لأن "(فَاعَلَ) قد يجيء من فعل الواحد، نحو: عَافَاهُ اللهُ، وطَارَقْتُ النعلَ، وعَاقَبْتُ اللصَّ. فإن كان الوعد من الله سبحانه، ولم يكن من موسى، كان من هذا الباب. وإن كان من موسى موعد، كان الفعل من فاعلَين، فإذا كان منهما لم يكن نظرٌ في حُسن (وَاعَدْنَا)"[2].

وزاد ابن عاشور على التفسير السابق معنى التأكيد والمبالغة في قراءة (وَاعَدْنَا) بالألف، فذكر أن: "المفاعلة على غير بابها لمجرَّد التأكيد، على حد سافر، وعافاه الله، وعالج المريض، وقاتله الله، فتكون مجازًا في التحقيق؛ لأن المفاعلة تقتضي تكرُّر الفعل من فاعلين، فإذا أُخرجت عن بابها بقي التكرُّر فقط من غير نظر للفاعل، ثم أريد من التكرُّر لازمُهُ وهو المبالغة والتحقُّق، فتكون بمنزلة التوكيد اللفظي"[3].

ويبدو لي - والله أعلم - أنْ لا حاجة لزيادة هذا المعنى هنا؛ لأنها تفسد التلاقي والتوفيق بين قراءتين متواترتين على نحو ما مر آنفًا، كما أنها تتعارض مع شيوع استعمال المواعدة عمومًا وخصوصًا على نحو ما ذكر الشيخ لاحقًا في قوله: "والأشهر أن المواعدة لمّا كان غالب أحوالها حصول الوعد من الجانبين، شاع استعمال صيغتها في مطلق الوعد، وقد شاع استعمالها أيضًا في خصوص التواعد بالملاقاة ..."[4].

وفي قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا

(١) انظر: السابق نفسه: ج١، ص٦٦٣-٦٦٥. والواحدي: التفسير البسيط، ج٢، ص٥١٤، ج١٤، ص٤٨٠. وابن عطية: المحرر الوجيز، ج١، ص١٤٢. والرازي: مفاتيح الغيب، ج٣، ص٥١٠. وأبا حيان: البحر المحيط، ج٢، ص٢٦٠-٢٦١. والسمين الحلبي: الدر المصون، ج١، ص٣٥٢-٣٥٣.

(٢) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج٢، ص٦٧. وانظر: مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، ج١، ص٢٤٠.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص٤٩٧.

(٤) السابق نفسه: الصفحة نفسها.

يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] أطال كثير من المفسرين في تأويل وجوه (يُخَادِعُونَ) وما يتبعها، وإذا بدأنا باللغة فإنك تقول فيها: "خَدَعْتُ الرجلَ أخدعه خدعًا، إذا أظهرتَ له خلاف ما تخفي"(١)، وورد في اللغة أيضًا: "خَادَعْتُ الرجلَ بمعنى خَدَعْتُهُ"(٢)، من هنا كان أحد وجوه الآية الكريمة عند أبي حيان وغيره أن (يُخَادِعُونَ) موافق للفعل المجرَّد، والمعنى: يخدعون الله والذين آمنوا، وعليه قراءة عبد الله بن مسعود وأبي حيوة بغير ألف (يَخْدَعُونَ اللهَ)(٣)، ومعنى (فَاعَلَ) نفسه لا يأباه؛ إذ تقدَّم أنها قد تكون من واحد، نحو: سافرتُ وعاقبتُ، حتى أن المخادعة حُملت على بابها ولكن من طرف واحد عند مَن لم يصرّح بموافقة المجرَّد.

وفسَّر الزمخشري هذا التلاقي في المعنى مع مجيئه على صيغة (فَاعَلَ) بالبلاغة والإحكام، قال: "فإن قلت: هل للاقتصار بـ(خَادَعْتُ) على واحد وجه صحيح؟ قلت: وجهه أن يقال: عُني به (فَعَلْتُ) إلا أنه أُخرج في زنة (فَاعَلْتُ)؛ لأن الزنة في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبارٍ؛ لزيادة قوة الداعي إليه"(٤).

ونسب ابن عطية إلى الخليل معنى المهلة بقوله: "قال الخليل: يقال: خَادَعَ، من واحد؛ لأن في المخادعة مهلة، كما يُقال، عَالَجْتُ المريضَ؛ لمكان المهلة"(٥). واستحسن ابن عاشور في هذا القول أنه "يرجع إلى جعل صيغة المفاعلة مستعارة لمعنى المبالغة بتشبيه الفعل القوي بالفعل الحاصل من فاعلَين على وجه التبعية"(٦)، هذه المبالغة قد تكون في الكيفية، وقد

(١) ابن دريد: جمهرة اللغة، ج١، ص٥٧٩ (خ د ع).
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة، ج١، ص١١١.
(٣) انظر: أبا حيان: البحر المحيط، ج١، ص٢٤٨.
(٤) الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٥٨.
(٥) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج١، ص٩٠. ولم أجد هذا المعنى في العين أو تهذيب اللغة أو غيرهما، ولكنه جاء عند الخليل في فعل الغيظ "يقال: غِظْتُهُ أَغِيظُهُ غَيظًا. والمُغَايَظَةُ: فعلٌ في مهلة، أو منهما جميعًا". العين، ج٤، ص٤٣٩. وعلى التفاعل في فعل الخيل: "والتَّخَايُلُ: خُيَلاءُ في مهلة". العين، ج٤، ص٣٠٦.
(٦) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص٢٧٦.

تكون في الكمية كما في الممارسة والمزاولة؛ فإنهم كانوا مداومين على الخداع[١]، ولعلها المرادة من المهلة عند ابن عطية إن صحَّت.

أما الطبري فقد صرَّح أن القول عنده وجه واحد، بأن المخادعة مفاعلة على أصل بابها من اثنين، فخالفت معنى فعلها المجرَّد وذلك أن المنافقين يخادعون الله والمؤمنين بما يُظهرن من قول وتصديق خلاف ما في قلوبهم من شك وتكذيب، والله يجازيهم بصنيعهم، سواء في الدنيا بإمهالهم ليزدادوا إثمًا، وبإطلاع الرسول ﷺ والمؤمنين على حقيقتهم، أو في الآخرة بما أعدَّه لهم[٢]. وقد أحسن الشيخ التنُّبه إلى تمييز دقيق بين (خَادَعَ) و(خَدَعَ)، فالأخيرة تفيد خديعة صحيحة بتمام الحيلة ونفاذ المراد في المخدوع، وحاشا لله أن يلحقه ذلك وهو العالم بالسرائر لا تخفى عليه خافية، ومن ثم ناسبت الأولى فعلهم مع علم الله بأمرهم، وإمهاله لهم، وفضحه إياهم، وفي الفعلين بهذه الصيغة إثبات مخادعة المنافقين لله والمؤمنين، ونفي كونهم خدعوا غير أنفسهم، كما أخبرت الآية الكريمة. وأكَّد أبو علي الفارسي هذا الفرق بأن "العرب تقول: خَادَعْتُ فلانًا، إذا كنت تخادعه، وخَدَعْتُهُ، إذا ظفرت به"[٣].

هذا على قراءة جُلِّ العشرة: (يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ)، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمر من السبعة: (يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا

(١) انظر: أبا السعود: تفسير أبي السعود "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج١، ص٤٠.

(٢) انظر: الطبري: جامع البيان، ج١، ص٢٧٩-٢٨٠، ٢٨٢. وجاء هذا الوجه في وجوه عند: الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٥٧. والرازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص٣٠٣. و أبي حيان: البحر المحيط، ج١، ص٢٤٨. والتعبير عن المجازاة بالمقابلة والمشاكلة معهود في لغة العرب، وشائع في كتاب الله ﷻ، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٥١]، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

(٣) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج١، ص٣١٤. ورواه عنه ابن سيده: "العرب تقول: خَادَعْتُ فلانًا، إذا كنت تروم خدعه"، المحكم، ج١، ص١٣٢. و انظر تمييز الطبري بأسلوبه: جامع البيان، ج١، ص٢٨٣-٢٨٥.

يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ)[١]، فجرى توجيهها على المشاكلة اللفظية بين الفعلين، وأن المخادعة فيهما مما يقع من الواحد، وهو معروف في لغة العرب، أو أنها لاثنين: بينهم وبين أنفسهم، منازعةً بين دواعي الإيمان وجحدهم وتكذيبهم، فكأن لهم خاطرين، وكلام العرب لا يضيق عن هذا الحمل أيضًا[٢]. ثم إذا طُبِّق على هذه القراءة ما تنبَّه إليه الطبري وأكده الفارسي فإن صنيع المنافقين سيحيق بهم في الآخرة بلا ريب، وهكذا يُضاف إلى حسنه حسن تلاقي القراءتين.

رابعًا- (افْتَعَلَ):

تعددت معاني (افْتَعَلَ) عند النحاة والصرفيين، وشاع منها: الاتخاذ، والمطاوعة، والتسبُّب، أو التصرُّف والاجتهاد، وهو ما عُبِّر عنه بالكثرة أو القوة أيضًا ...، وقد يُبنَى على (افْتَعَلَ) ما لا يُراد به إلا الفعل المجرَّد من الزيادة، إما استغناءً عن استعمال هذا الأصل، نحو: افْتَقَرَ، واشْتَدَّ، واسْتَلَمَ، والْتَحَى، وإما موافقةً له في المعنى، نحو قولهم: "قَرَأْتُ واقْتَرَأْتُ، يريدون شيئًا واحدًا - كما قالوا: عَلَاهُ واسْتَعْلَاه - ومثله: خَطِفَ واخْتَطَفَ"[٣]، "وحكى الأصمعي: حَمَلَ واحْتَمَلَ"[٤]، وحُكيت أفعال أخرى على خلاف، نحو: كَسَبَ واكْتَسَبَ، وقَدَرَ واقْتَدَرَ، وقَرُبَ واقْتَرَبَ، وقَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ، فقيل المعنى واحد، وقيل بزيادته لزيادة المبنى[٥].

---

(١) انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص١٣٩. و ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٠٧.

(٢) انظر: أبا علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج١، ص٣١٥-٣١٩. والواحدي: البسيط، ج٢، ص١٣٧-١٣٩. و أبا حيان: البحر المحيط، ج١، ص٢٤٩-٢٥١.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٧٤. و انظر معاني (افْتَعَلَ): ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٤١. و ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص١٣١. و ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥٥-٤٥٦.

(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٦٦. و ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ج٢، ص٦٠٤.

(٥) انظر: سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٧٤، و ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٤١. و ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥٦. و أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٦٦. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١١٠.

وعلى هذا المنوال جاء تفسير النص القرآني، وكان أبو حيان أكثر المفسرين وقوفًا عليه، مع الميل إلى تلاقي المعنى بين الصيغتين، ففي قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] ذكر أن "الاشتراء والشراء بمعنى الاستبدال بالشيء والاعتياض منه، إلا أن الاشتراء يُستعمل في الابتياع غالبًا، والشراء في الابتياع والبيع، وهو مما جاء فيه (افْتَعَلَ) بمعنى الفعل المجرَّد"(١). وفي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] قال: "وهو (افْتَعَلَ) من: خَصَصْتُ زيدًا بكذا ...، وإذا كان متعديًا، كان موافقًا لفعل المجرَّد، نحو: كَسَبَ زيدٌ مالًا، واكْتَسَبَ زيدٌ مالًا"(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢] نجد أبا حيان يقول: "ولفظ (احْتَمَلَ) أبلغ من (حَمَلَ)؛ لأن (افْتَعَلَ) فيه للتسبُّب، كـ(اعْتَمَلَ). ويحتمل أن يكون (افْتَعَلَ) فيه كالمجرَّد، كما قال: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]، فيكون كـ(قَدَرَ وَاقْتَدَرَ)"(٣). وهذا ما صرَّح بمثله مكتفيًا به - وردَّده السمين أيضًا - في قوله تعالى: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧] فقال: "(احْتَمَلَ) بمعنى (حَمَلَ)، جاء فيه (افْتَعَلَ) بمعنى المجرَّد، كـ(اقْتَدَرَ وقَدَرَ)"(٤).

وبالرجوع إلى المعجم نجد فيه: "حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ يَحْمِلُهُ حَمْلًا ...، واحْتَمَلَه كَذَلِك"(٥)، ويُقال: "احْتَمَلَ رحلَه فما ترك منه حُذاقةً"(٦) أي: شيئًا، "واحْتَمَلَ عِرْزالَه، أَي: متاعَه

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج١، ص٢٧٥.

(٢) السابق نفسه: ج٣، ص٢٦١. وانظر له كذلك: منعًا للإطالة: اختان وخان، ج٤، ص٤٩٥. و افتدى وفدى، ج٧، ص٥٢٩. و اقترب وقرب، ج١٩، ص١٠. يغلب عنده البدء بما يميل إليه، ثم يشير إلى الاحتمال الآخر بصيغة المجهول.

(٣) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٠، ص٨٤.

(٤) السابق نفسه: ج١٦، ص٣٦٨. وردّد هذا الكلام السمين الحلبي: الدر المصون، ج٧، ص٣٩.

(٥) الزبيدي: تاج العروس، ج٢٨، ص٣٤١ (ح م ل).

(٦) ابن السكيت: كتاب الألفاظ "أقدم معجم في المعاني"، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص٣٥٧. ويُروى بالفاء "حُذافة"، الأزهري: تهذيب اللغة، ج٤، ص٢٧٠ (ح ذ ف). والجوهري: الصحاح، ج٤، ص١٣٤١. و ابن سيده: المحكم، ج٢، ص٥٧١ (ح ق ذ). و ابن منظور:

القليلَ"[١]. وجمع الفعلين قولُ النابغة[٢]:

إِنَّـا اقْتَسَـمْنَـا خُطَّتَيْنَـا بَيْنَنَـا فَحَمَلْـتُ بَرَّةَ، وَاحْتَمَلْـتَ فَجَـارِ

فقيل: "عبَّر عن البرِّ بالحمل، وعن الفجور بالاحتمال؛ لأن حمل البَرَّة بالإضافة إلى احتمال الفَجْرَة أمر يسير ومستصغر. ومثله قول الله - عزَّ اسمه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]"[٣]. وقيل: "الحمل للخير، والاحتمال للشرِّ، كالكسب والاكتساب ...، ثم قد يُستعاران؛ لتقارُب ما بينهما"[٤].

والأقرب في الغالب أن "العرب إذا استعملت (فَعَلَ) و(افْتَعَلَ) - بزيادة التاء وبغير زيادة - كان الذي لا زيادة فيه يصلح للقليل والكثير، والذي الزيادة فيه للكثير خاصة، نحو: قَدَرَ واقْتَدَرَ، وكَسَبَ واكْتَسَبَ، ونَهَبَ وانْتَهَبَ. وأراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإتيان الفجور، فأتى باللفظة التي يُراد بها الكثير خاصة؛ لتكون أبلغ في الهجو، ولو قال: وَحَمَلْتَ فَجَارِ، لأمكن ألا يكون غدر إلا مرة واحدة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

لسان العرب، ج١١، ص٨١١ (ح ذ ف)، ٨١٢ (ح ذ ق). والزبيدي: تاج العروس، ج٢٣، ص١٢٢ (ح ذ ف)، ج٢٥، ص١٤٦ (ح ذ ق).

(١) ابن سيده: المحكم، ج٢، ص٤٥١ (ع ز). وانظر: ابن منظور: لسان العرب، ج٣٣، ص٢٨٧٨ (ع رزل). والزبيدي: تاج العروس، ج٢٩، ص٤٦١.

(٢) من الكامل للنابغة الذبيانيّ في ديوانه، قاله يهجو زُرعة بن عمر الكلابيّ بعد أن دعاه إلى الغدر ببني أسد ونقض حلفهم، فأبى ذلك، ولزم الوفاء والبر، ونسب إلى زُرعة الغدر والفجور. ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م، ص٥٥.

(٣) ابن سيده: المحكم، ج٣، ص٣٦٧ (ح م ل)، بتصحيح نزير. وانظر: ابن منظور: لسان العرب، ج١٢، ص١٠٠٠. والزبيدي: تاج العروس، ج٢٨، ص٣٤١. وقد سبقهم ابن جني ببسط هذا التوجيه في باب قوة اللفظ لقوة المعنى، انظره: الخصائص، ج٣، ص٢٦٤-٢٦٦.

(٤) الفارابي: ديوان الأدب، ج٣، ص١٣. وجعل الزمخشري هذا المعنى من المجاز، انظره: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج٢، ص١٣٤. وفسَّره على أن "الاكتساب اعتمال، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمّارة به، كانت في تحصيله أعمل وأجدّ، فجُعلت لذلك مكتسبة فيه. ولما لم تكن كذلك في باب الخير وُصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال"، الكشاف، ج١، ص٥٢٠.

ٱكْتَسَبَتْ﴾"[1].

هكذا يتلاقى المعنى بين (افْتَعَلَ) وفعلها المجرَّد عندما يشمل المجرَّد القليل والكثير ويختص المزيد بالكثير فقط، ومن ثم حسُن التعبير آنفًا بالفعل (احْتَمَلَ) في آية السيل: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧]؛ إذ لا يخفى أن الزبد يكثر ويتكثَّف نتيجة لقوة السيل واندفاعه الشديد، حتى أن التعبير القرآني أسند السيلان إلى الأودية الثابتة لا إلى الماء الجاري؛ مبالغةً في إظهار قوة السيل وتدفقه، وكلما قوي السيل واشتد تدفقه كثر الزبد وازدادت كثافته، ثم لا يلبث هذا الزبد أن يذهب جفاءً وإن علا أول الأمر.

وعلى هذا حسُن الفعل المجرَّد مع الأثقال حملًا؛ لأنها تتفاوت قلةً وكثرةً، كما قال تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]، وحسُن أيضًا مع الخطيئة والإثم كسبًا؛ لأنهما يختلفان صغرًا وكبرًا، فإن رُمي بهما بريء كبر الحمل، فاحتمل صاحبه بهتانًا وإثمًا مبينًا، وحينئذ يحسن الفعل المزيد احتمالًا، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]، والله أعلم.

ولا يختلف التوجيه كثيرًا عن هذا المنوال في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فقد ظهر خلاف حول معنى الفعلين بين الموافقة والممايزة، سواء عند النحاة والصرفيين أو اللغويين أو المفسرين، فميّز سيبويه بينهما جاعلًا (كَسَبَ) للإصابة، و(اكْتَسَبَ) للتصرُّف والطلب والاجتهاد[2]، وغيره لم يفرِّق بينهما، وجعل المعنى

(١) ابن السيد البطليوسي: شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق: عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٢٦. وانظر فكرة القليل والكثير في صيغ أخرى: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٤٤. وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص٧١. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٩٢-٩٣.

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٧٤.

واحدًا[١]. وفي المعجم جاء في الصحاح: "كَسَبْتُ شيئًا واكْتَسَبْتُهُ بمعنًى"[٢]، وعليه قال الواحدي في تفسيره: "الصحيح عند أهل اللغة: أن الكسب والاكتساب واحد، لا فرق بينهما، قال ذو الرمة:

أَلَفَى أَبَاهُ بِذَاكَ الْكَسْبِ يَكْتَسِبُ

وقال بعضهم: الاكتساب أخصّ من الكسب ..."[٣]. وردَّد الرازي وأبو حيان أوَّل قوله مع ما يدل على أن "القرآن أيضًا ناطق بذلك، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، وقال: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤] وقال: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ﴾ [الأحزاب: ٥٨]، فدلَّ هذا على إقامة كل واحد من هذين اللفظين مقام الآخر، ومن الناس من سلَّم الفرق ..."[٤].

لكن الفرق قد يتلاشى في المساحة المشتركة بين الصيغتين، حيث يصلح الفعل (كَسَبَ) للقليل والكثير، ويكون الفعل (اكْتَسَبَ) للكثير خاصة، فكل اكتساب يُعَدّ كسبًا، ولا يُعَدّ كل كسب اكتسابًا. ومن ثم فالوجه الراجح "أنه لمّا كان الإنسان يجازَى على قليل الخير وكثيره، استُعمل فيه اللفظ الذي يصلح للقليل والكثير، ولمّا كان الإنسان لا يجازَى في الشر إلا على الكبائر، دون الصغائر، والصغائر معفوّ عنها، غير مجازى بها، استُعمل معها اللفظ الذي لا يكون إلا للكثير، وإنما يكون هذا في الأفعال التي تُستعمل بالتاء تارة، وبغير التاء تارة"[٥].

---

(١) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٥٢-٤٥٣. وابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٤١. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١١٠.

(٢) الجوهري: الصحاح، ج١، ص٢١٢ (ك س ب). وانظر: الفيومي: المصباح المنير، ج٢، ص٥٣٢.

(٣) الواحدي: التفسير البسيط، ج٤، ٥٣٣. وقول ذي الرمة من البسيط في ديوانه، انظر: ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ص٢٠.

(٤) الرازي: مفاتيح العيب، ج٧، ص١١٨. وانظر: أبا حيان: البحر المحيط، ج٦، ص٦٣٩.

(٥) ابن السيد البطليوسي: شرح أبيات الجمل، ص٢٢٦. يقول الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، ومن رحمة الله أن فتح لنا أبوابًا كثيرة لتكفير الذنوب. "وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم، فأثبت لهم ثواب الفعل على أي صفة كان، ولم يُثبت عليهم عقاب

ومع التلاقي بين الصيغتين قد تتوافق الكثرة بين (كَسَبَ) و(اكْتَسَبَ)، لذا قيل بتعاورهما آنفًا، ولذا ذكر ابن عطية وجهًا في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ يفيد أن التعبير القرآني "كرّر فعل الكسب فخالف بين التصريف حُسنًا لنمط الكلام"(١)، أو "تفنُّنًا، وكراهيةَ إعادة الكلمة بعينها"(٢)، على حد تعبير ابن عاشور، الذي خالف ظن بعض المفسرين "أن الكسب هو اجتناء الخير، والاكتساب هو اجتناء الشر"(٣)، فذلك الظن إن صح في سياق آية البقرة قيَّد إطلاقه سياق النص القرآني كله؛ إذ تعاقب الكسب والاكتساب على الشر في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، حتى أن آية البقرة نفسها أُخذ دليل الخير فيها من "اللام" ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، وأُخذ دليل الشر فيها من "على" ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾.

خامسًا- (تَفَعَّلَ):

تأتي صيغة (تَفَعَّلَ) عند العلماء للمطاوعة، نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وللتكلُّف أو الاجتهاد، نحو: تَشَجَّعَ، وللاتخاذ، نحو: تَوَسَّد الترابَ، وللتجنُّب، نحو: تَهَجَّدَ، وللصيرورة، نحو: تَحَجَّرَ، وللعمل في مهلة، نحو: تَجَرَّعَ الدواءَ ...(٤)، وأرجع الرضي هذه المعاني إلى المطاوعة حقيقةً أو تقديرًا(٥).

الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه"، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م، ج٢ ص١٢٣.

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج١، ص٣٩٣. والوجه الثاني قال فيه: "والذي يظهر لي في هذا أن الحسنات هي مما يُكسب دون تكلّف؛ إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه، والسيئات تُكتسب ببناء المبالغة؛ إذ كاسبها يتكلّف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى ويتخطاه إليها، فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرازًا لهذا المعنى". نفسه: الصفحة نفسها.

(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٣، ص١٣٧.

(٣) السابق نفسه: ج٣، ١٣٨.

(٤) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٧٣-٤٧٤. و ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص١٢٦-١٢٧. و ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥٢-٤٥٣. و أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٥٩.

(٥) انظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١٠٤-١٠٧. وسبقه ابن جني في الاكتفاء بالمطاوعة، مفرِّقًا بين (تَفَعَّلَ) و(انْفَعَلَ) في هذا المعنى. انظر: ابن جني: المنصف، ج١، ص٩١-٩٢.

وقد توافق هذه الصيغة (اسْتَفْعَلَ)، نحو: تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ، وتَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ، وقد توافق المجرَّد، نحو: تَبَسَّمَ وبَسَمَ، وتَعَجَّبَ وعَجِبَ، وتَأَصَّلَ وأَصُلَ، ومنه تَعَدَّى الشيءَ وعَدَاهُ، إذا جاوزه[١]. وفي موافقة المجرَّد ذكر سيبويه عن بعض العرب: "وقال: تَظَلَّمَنِي، أي: ظَلَمَنِي مالي، فبناه في هذا الموضع على (تَفَعَّلَ) - كما قالوا: جُزْتُهُ وجَاوَزْتُهُ - وهو يريد شيئًا واحدًا"[٢]. وكذلك "تَهَيَّبَهُ"، "ليس فيه معنى شيء مما ذكرنا، كما أنك تقول: اسْتَعْلَيْتُهُ، لا تريد إلا معنى عَلَوْتُهُ"[٣]، "يريد أن معنى تَهَيَّبَهُ في معنى هَابَهُ، ولم يُبنَ على (تَفَعَّلَ) لزيادة معنًى في (فَعَلَ)، كما أن اسْتَعْلَيْتُهُ لم يزد معناه على عَلَوْتُهُ"[٤].

ولمّا كان اللزوم النحوي كثيرًا في (تَفَعَّلَ) سأل الرازي في قوله تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]: "التَّخَبُّطُ تَفَعُّلٌ، فكيف يكون متعديًا؟"، وما لبث أن أجاب: "(تَفَعَّلَ) بمعنى (فَعَلَ) كثيرٌ، نحو: تَقَسَّمَهُ بمعنى قَسَمَهُ، وَتَقَطَّعَهُ بمعنى قَطَعَهُ"[٥]. ثم تكرر هذا الرأي عند أبي حيان والسمين الحلبي حيث قال الأول: "و(تَخَبَّطَ) هنا: (تَفَعَّلَ)، موافق للمجرَّد، وهو (خَبَطَ)، وهو أحد معاني (تَفَعَّلَ)، نحو: تَعَدَّى الشيءَ وعَدَاهُ، إذا جَاوَزَه"[٦]. وفسَّره الثاني بأن المعنى "مأخوذ من خَبَطَ البعيرُ بأخفافِه، إذا ضرب بها الأرضَ. ويُقال: فلانٌ يَخْبِطُ خَبْطَ عَشْوَاءَ، قال علقمة:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ"[٧]

---

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥٣. و أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٥٩. والسيوطي: همع الهوامع، ج٦، ص٢٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٧٢.

(٣) السابق نفسه: الصفحة نفسها. و انظر: ابن السراج: الأصول، ج٢، ص٣٣١.

(٤) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٥١.

(٥) الرازي: مفاتيح الغيب، ج٧، ص٧٥.

(٦) أبو حيان: البحر المحيط، ج٦، ص٥١٦. وعنده في هذا الموضع "عَدَّاه" بالتشديد، والصواب بالتخفيف؛ لأن الكلام عن الفعل المجرَّد، فلعلّه تحريف نشر، وجاء الصواب في البحر، ج١٦، ص٤٨٩. والرأي نفسه عند السمين الحلبي في موضع الحاشية التالية.

(٧) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٢، ص٦٣٠. والبيت من الطويل، لعلقمة الفحل في ديوانه، يستشفع لإطلاق سراح أخيه شأس من أسر الحارث الملك الغسّاني. والذنوب: الدلو، ضربها مثلًا للنصيب، والخبط

وهذا ما نجد صداه في المعجم، ففي الجمهرة: "وكل شيء ضربته بيدك فقد خَبَطْتَهُ وتَخَبَّطْتَه، وفي التنزيل: ﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾"(١). وفي المحكم: "خَبَطَهُ يخْبِطَهُ خَبْطًا: ضَرَبَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا ...، وتَخَبَّطَهُ كَخَبَطَهُ ...، وخَبَطَهُ الشَّيْطَانُ وتَخَبَّطَهُ: مَسَّهُ بِأَذًى"(٢). "ومنه قيل: خَبْطَ عَشْوَاءَ، وهي الناقة التي في بصرها ضَعفٌ، تَخْبِطُ إذا مشتْ، لا تتوقَّى شيئًا"(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] جاء المصدر على غير لفظ الفعل، محمولًا على معناه، فقال الواحدي: "التَّقَبُّلُ والقَبُولُ معناهما سواء، وهو: أن ترضى بالشيء وتأخذه؛ ولهذا قال: (بِقَبُولٍ)، ولم يقل: (بِتَقَبُّلٍ)؛ لأن معناهما واحد"(٤). وهذه الموافقة بين (تَقَبَّلَ) والفعل المجرَّد صرَّح بها أبو حيان والسمين الحلبي أيضًا، مع احتمال موافقة أخرى - عندهما وعند الزمخشري - بين (تَقَبَّلَ) و(اسْتَقْبَلَ)، على غرار: تَعَجَّلْتُ الشيءَ واسْتَعْجَلْتُه؛ أخذًا له في أوَّله، فيكون المعنى: أن الله تولّى مريم - عليها السلام - في أول أمرها، وحين ولادتها(٥).

ومال أبو حيان إلى الوجه الأول، ونصَّ عليه في أكثر من موضع لآيات التقبُّل في النص القرآني. وحكى الرازي فرقًا يُقال بين القبول والتقبُّل يمتاز فيه الأخير بالتكلُّف، سواء لشدة الاعتناء بإظهار هذا الفعل، كالتصبُّر والتجلُّد ونحوهما، أو لكون العمل ناقصًا لا يستحق

هنا خبط خير في العطاء، يريد أن الملك أعطى بلا تمييز كرمًا. انظر: ديوان علقمة الفحل بشـــرح الأعلم الشـــنتمري، حقّقه: لطفي الصـــقال، ودرية الخطيب، راجعه: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، ص٤٨.

(١) ابن دريد: جمهرة اللغة، ج١، ص٢٩١ (ب خ ط).

(٢) ابن سـيده المحكم، ج٥، ص١٢٤-١٢٥ (خ ب ط). و انظر: ابن منظور: لسـان العرب، ج١٣، ص١٠٩٣، ١٠٩٤. والخليل بن أحمد: العين، ج٤، ص٢٢٣.

(٣) الجوهري: الصحاح، ج٣، ص١١٢١.

(٤) الواحدي: التفسير البسيط، ج٥، ص١٩٨.

(٥) انظر: الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٥٥٣. و أبا حيان: البحر المحيط، ج٧، ص٢٤١. والسمين الحلبي: الدر المصون، ج٣، ص١٣٩.

أن يُقبَل[١]، بيد أن صاحب البحر ردَّ عليه بقوله: "إن التقبُّل والقبول سواء بالنسبة إلى الله تعالى؛ إذ لا يمكن تعقُّل التكلُّف بالنسبة إليه تعالى، وقد قدَّمنا أن (تفعَّل) هنا موافق للفعل المجرَّد الذي هو (قَبِلَ)"[٢].

كذلك ورد في المعجم: "التقبُّل: القبول، يقال: تقبَّل الله منك عملك، وتقبَّلت فلانًا من فلان بقبول حسن"[٣]. "وقبِل الشيءَ قَبولًا وقُبولًا - الأخيرة عن ابن الأعرابي - وتقبَّله، كلاهما: أخذه. والله يقبل الأعمال من عباده، وعنهم، ويتقبَّلها ...، وقبِله بقبول حسن، وكذلك: تقبَّله بقبول أيضًا، وفي التنزيل: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ولم يقل: بتقبُّل"[٤]. "وقيل: التقبُّل: قبول الشيء على وجه يقتضي ثوابًا كالهدية ...، وقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ قيل: معناه قبِلها، وقيل: تكفَّل بها، وإنما قال (بقبول)، ولم يقل (بتقبُّل) للجمع بين الأمرين: التقبُّل الذي هو الترقي في القبول، والقبول الذي يقتضي الرضا والإثابة"[٥]، وهكذا حسن التلاقي بين الصيغتين.

وقد تتسع دائرة التلاقي في صيغة (تَفَعَّلَ) على نحو ما يحتمله فعل مثل (تَعَجَّلَ)؛ ففي اللغة "الاستعجال والإعجال والتعجُّل واحد"[٦]. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] "يجوز أن يكون بمعنى (اسْتَعْجَلَ)، كتَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ، أو مطاوعًا لـ(عَجَّلَ)، نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، أو بمعنى المجرَّد"[٧]، "فيكون بمعنى: (عَجِلَ)، كقولهم: تَلَبَّثَ بمعنى لَبِثَ، وتَعَجَّبَ وعَجِبَ، وتَبَرَّأَ وبَرِئَ، وهو أحد

(١) انظر: الرازي: مفاتيح الغيب، ج٤، ص٥١، ج٨، ص٢٠٥.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج٣، ص٤٣٣. وقبلها ما قدَّمه ص٤٣٢. وانظر عنده كذلك: ج٧، ص٢٢٨، ٢٤١.

(٣) الخليل بن أحمد: العين، ج٥، ص١٦٨ (ق ب ل).

(٤) ابن سيده: المحكم، ج٦، ص٤٢٨. وانظر: ابن منظور: لسان العرب، ج٣٩، ص٣٥١٨.

(٥) الزبيدي: تاج العروس، ج٣٠، ص٢٠٩.

(٦) الأزهري: تهذيب اللغة، ج١، ص٣٧٢ (ع ج ل). فالعَجَلُ والعَجَلَةُ: السُّرْعَةُ والمُبَادَرَةُ، "وَقَدْ عَجِلَ، كَفَرِحَ، عَجَلًا، وَعَجَّلَ، تَعْجِيلًا، وَتَعَجَّلَ ...، وَاسْتَعْجَلَهُ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى: حَثَّهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْجَلَ فِي الْأَمْرِ، وَكَذَلِكَ الْإِعْجَالُ"، الزبيدي: تاج العروس، ج٢٩، ص٤٣١-٤٣٣. تأتي هذه الأفعال متعدية، وتأتي لازمة للفاعل نفسه. انظر أيضًا: الفيومي: المصباح المنير، ج٢، ص٣٩٤. وابن منظور: لسان العرب، ج٣١، ص٢٨٢١.

(٧) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٢، ص٣٤٥.

المعاني التي جاء لها (تَفَعَّلَ)"[1].

قال الزمخشري: "تَعَجَّلَ واسْتَعْجَلَ: يجيئان مطاوعَين بمعنى عَجِلَ. يقال: تَعَجَّلَ في الأمر، واسْتَعْجَلَ، ومتعديين يقال: تَعَجَّلَ الذهابَ، واسْتَعْجَلَهُ. والمطاوعة أوفق لقوله: ﴿وَمَن تَأَخَّرَ﴾"[2]، فكان المعنى موافقًا للموازنة اللفظية بين عَجَّلَ فَتَعَجَّلَ وأَخَّرَ فَتَأَخَّرَ. ثم أجاز ابن عاشور وجهًا لمعنًى آخر بأن "تكون صيغة التفعُّل في الفعلين لتكلُّف الفعل، كأنه اضطُرَّ إلى العجلة أو إلى التأخُّر"[3]. وهذا الوجه إن ناسب التعجُّل فلا يناسب التأخُّر؛ لأنه الأصل في الحج دون النظر إلى اضطرار، ثم جاء التعجُّل رخصة.

ويزداد الأمر وضوحًا بتأمُّل أصل صيغة المطاوعة في سياق آخر، فقد يُسال عن التعبير القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١]، "كيف قابل التعجيل بالاستعجال، وكان الواجب أن يقابل التعجيل بالتعجيل، والاستعجال بالاستعجال؟"[4]. وقبل الجواب يجدر التنبيه على أن هذا النص - في مقامه والقصد منه - قيل بعمومه، فالمراد بالناس كل البشر حال دعائهم على أنفسهم وأهليهم بالشر، وقيل بخصوصه، فالمراد بالناس مشركو مكة حينما كانوا يستعجلون رسول الله ﷺ بالعذاب.

من هنا تبدأ الإجابة عن السؤال السابق، فعلى إرادة كل البشر يحتمل فعل الاستعجال بالخير أن يكون من الله تعالى، يستعجل عباده بالخير إنعامًا عليهم، وهذا موافق لمعنى (يعجِّل)، وفيه لطف أصابه الزمخشري، فأصل التعبير عنده: "ولو يُعَجِّلُ اللَّهُ للناسِ الشرَّ تعجيلَه لهم الخيرَ، فوضع (اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ) موضع (تَعْجِيلَهُ لَهُمُ الْخَيْرَ)، إشعارًا

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص١٩٦.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج١، ص٤١٤.

(٣) ابن عاشـــور: التحرير والتنوير، ج٢، ص٢٦٣. ولعله متأثر في هذا المعنى بمذهبه المالكي في الفقه، فقد جعل الإمام مالك التعجيل لمن بعُد قُطره، لا للمكّي، ولا للقريب، إلا أن يكون له عذر. انظر: ابن عطية المحرر الوجيز، ج١، ص٢٧٨. و أبا حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٢١٢.

(٤) الرازي: مفاتيح الغيب، ج١٧، ص٢١٩.

بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبتهم، حتى كأن استعجالهم بالخير تعجيل لهم"[١].

ويحتمل فعل الاستعجال بالخير أيضًا أن يكون من الناس، يستعجلون ربهم بالخير طلبًا له، وهذا موافق لظاهر اللفظ. لذا رأى أبو حيان أن مدلول (عَجَّلَ) غير مدلول (اسْتَعْجَلَ)؛ لأن (عَجَّلَ) يدل على الوقوع، و(اسْتَعْجَلَ) يدل على طلب التعجيل، وذاك واقع من الله، وهذا مضاف إلى الناس، فكان من توجيهه للصيغتين أن التقدير: تعجيلًا مثل استعجالهم بالخير، فشبَّه التعجيل بالاستعجال؛ لأن طلبهم للخير ووقوع تعجيله مقدَّم عندهم على كل شيء[٢].

غير أن الرازي لم يحتج إلى تقدير محذوف، فحسُن عنده توجيه الصيغتين بأن "حقيقة قولك عَجَّلْتُ فُلَانًا: طَلَبْتَ عَجَلَتَهُ، وكذلك عَجَّلْتُ الأمرَ إذا أتيتَ به عاجلًا، كأنك طلبت فيه العجلةَ، والاستعجالُ أشهرُ وأظهرُ في هذا المعنى ...، وإذا كان كذلك، فكل من كان مُعَجِّلًا كان مُسْتَعْجِلًا، فيصير التقدير: ولو استعجل اللهُ للناس الشرَّ استعجالَهم بالخير، إلا أنه تعالى وصف نفسه بتكوين العجلة ووصفهم بطلبها؛ لأن اللائق به تعالى هو التكوين، واللائق بهم هو الطلب"[٣].

أما على إرادة مشركي مكة في تلك الآية فإن تفسير الاستعجال يوافق ما أصابه الزمخشري في كشّافه آنفًا. وقد بنى عليه ابن عاشور - مع زيادة المبالغة - بيانه لإيجاز نظم الآية المحكم البديع، ذلك النظم الذي "ذكر في جانب الشر (يُعَجِّلُ) الدالّ على أصل جنس التعجيل ولو بأقل ما يتحقق فيه معناه، وعبَّر عن تعجيل الله الخير لهم بلفظ (اسْتِعْجَالَهُمْ) الدالّ على المبالغة في التعجيل بما تفيده زياد السين والتاء لغير الطلب؛ إذ لا يظهر الطلب هنا ...، ومعناه: تَعَجَّلَهُمُ الْخَيْرَ، كما حمله عليه في الكشاف؛ للإشارة إلى أن تعجيل الخير من لدنه. فليس الاستعجال هنا بمعنى طلب التعجيل؛ لأن المشركين لم يسألوا تعجيل الخير، ولا سألوه فحصل، بل هو بمعنى التعجيل الكثير، كما في قول سلمي بن ربيعة:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتِ

(١) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ص١١٨.

(٢) انظر: أبا حيان: البحر المحيط، ج١٥، ص٣٦.

(٣) الرازي: مفاتيح الغيب، ج١٧، ص٢١٩.

أي: تَعَجَّلَتْ"[1]. وقد مر في صدر البحث أن سيبويه خصص في كتابه بابًا لما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد.

هكذا يمنحنا تلاقي المعنى الصرفي رحابة في تفسير النص، فيُقبل كل قارئ عليه محلِّقًا في آفاقه مستشرفًا لدلالاته على قدر ما يهبه الله من فتح، وعلى وفق ما يناسب كل نص من ضوابط وأدوات، ومن ثم تتعدد الرؤى بين تقارب تارة، وتباعد تارة أخرى، فيزداد النص ثراءً، وتتجلّى فيه عناصره النصية والتداولية.

سادسًا- (اسْتَفْعَلَ):

أصل الباب في (اسْتَفْعَلَ) أن تكون للطلب: حقيقةً، نحو: اسْتَعَانَ، واسْتَغْفَرَ، واسْتَطْعَمَ، أو تقديرًا بالعمل والاجتهاد، نحو: اسْتَخْرَجْتُ الوتدَ، وما عدا ذلك يُحفظ حفظًا. فقد تأتي للتحوُّل من حال إلى حال: حقيقةً، كقولهم: اسْتَحْجَرَ الطينُ، أو تشبيهًا، كقولهم: اسْتَنْوَقَ الجملُ، وللإصابة والإلفاء، كقولهم: اسْتَجَدْتُهُ، واسْتَكْرَمْتُهُ، واسْتَعْظَمْتُهُ، وللاتخاذ، كقولهم: اسْتَأْجَرَ، ويأتي بمعنى المجرَّد، "قالوا: قَرَّ في مكانه واسْتَقَرَّ، كما يقولون: جَلَبَ الجرحَ وأَجْلَبَ، يريدون بهما شيئًا واحدًا، كما بُني ذلك على (أَفْعَلْتُ) بُني هذا على (اسْتَفْعَلْتُ) ...، وأما: عَلَا قرنَهُ واسْتَعْلَاهُ فإنه مثل: قَرَّ واسْتَقَرَّ"[2].

ولقد ظهرت ظلال الموافقة بين بعض أفعال هذه الصيغة ومجرَّدها في كتب

---

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج١١، ص١٠٧. والبيت من الكامل، لسلمى أو سلمي بن ربيعة الضبي، يُروَى بالألف والياء. انظر: أبا زيد الأنصاري: النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، ص٣٧٥. و أبا علي القالي: الأمالي، ويليه شذور الأمالي والنوادر والتنبيه على الأوهام، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م، ج١، ص٨١. والمرزوقي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ص٣٨٨.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٧٠. و انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٤٩-٤٥٠. و ابن السراج: الأصول، ج٢، ص٣٣٣. و ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٤٤٢. و ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص١٣٢. و ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٥٨-٤٥٩. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١١٠-١١١. و أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٤، ص١٧٠-١٧٢. والسيوطي: همع الهوامع، ج٦، ص٢٨.

التفسير، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠] ذهب الواحدي وابن عطية وأبو حيان إلى تلاقي المعنى بين (اسْتَيْأَسَ) و(يَئِسَ)، قال صاحب البحر: "(اسْتَفْعَلَ) هنا بمعنى المجرَّد، يَئِسَ وَاسْتَيْأَسَ بمعنًى واحد، نحو: سَخِرَ وَاسْتَسْخَرَ، وَعَجِبَ وَاسْتَعْجَبَ"(١). وفي المعجم: "آيَسَهُ فلانٌ من كذا فَاسْتَيْأَسَ منه، بمعنى أَيِسَ، وَاتَّأَسَ أيضًا، وهو افْتَعَلَ فأُدغم مثل اتَّعَدَ"(٢)، وإذا كانت المطاوعة هنا مع (آيَسَ) فقد جاءت مع الأصل دون قلب (أَيْأَسَ) في العين، "تقول: أَيْأَسْتُهُ فَاسْتَيْأَسَ"(٣)؛ لذا يقال أيضًا: "اسْتَيْأَسَ بمعنى: يَئِسَ"(٤).

وذهب الزمخشري والرازي والبيضاوي إلى زيادة المبالغة والتأكيد في (اسْتَيْأَسَ)، قال صاحب الكشّاف: "اسْتَيْأَسُوا: يَئِسُوا، وزيادة السين والتاء في المبالغة"(٥). والمبالغة هنا مبالغة في تأكيد يأسهم، "أي: يئسوا من يوسف وإجابته لهم أشدَّ يأس بدِلالة صيغة الاستفعال، وإنّما حصَلت لهم هذه المرتبة من اليأس لِما شاهدوه من عَوْذه بالله مما طلبوه، الدالِّ على كون ذلك عنده في أقصى مراتب الكراهة، وأنّه ممّا يجب أن يُحترَز عنه ويعاذ منه بالله ﷻ، ومن تسميته ظلمًا بقوله: إِنَّا إِذًا لظالمون"(٦).

وعلى النمط نفسه فُسِّر قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٦]، فقال ابن عطية: "وعُرف (اسْتَفْعَلَ) طلب الشيء، وقد جاء في غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾ بمعنى

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٦، ص٢٠٢. وانظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٣، ص٢٦٩. والواحدي: التفسير البسيط، ج١٢، ص٢٠٠.

(٢) الجوهري: الصحاح، ج٣، ص٩٩٣ (ي ئ س). وجاء عند خاله: "استيأس منه، أي: يئس"، الفارابي: ديوان الأدب، ج٤، ص٢٣٩. وانظر: ابن منظور: لسان العرب، ج٥٥، ص٤٩٤٦.

(٣) الخليل: العين، ج٧، ص٣٣١ (أ ي س).

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة، ج١٣، ص١٤٣.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ص٣١٢. وانظر: الرازي: مفاتيح الغيب، ج١٨، ص٤٩٢. والبيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل "المعروف بتفسير البيضاوي"، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ج٣، ص١٧٣.

(٦) أبو السعود: تفسير أبي السعود، ج٤، ص٢٩٩.

غَنِيَ، وقولهم: اسْتَعْجَبَ بمعنى عَجِبَ ..."[1]. ثم أكَّد أبو حيان في هذا الشاهد أن "استفعل بمعنى الفعل المجرَّد، وغِناه تعالى أزليّ، فالمعنى: أنّه أظهر تعالى غناه عنهم إذ أهلكهم، وليست استفعل هنا للطلب"[2].

وتابع ابن عاشور تلاقي المعنى بين الصيغتين مع زيادة المبالغة في (اسْتَفْعَلَ)، فقال: "وَاسْتَغْنَى: غَنِيَ، فالسين والتاء للمبالغة، كقوله: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾ [عبس: ٥]. والمعنى: غَنِيَ اللهُ عن إيمانهم، قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾ [الزمر: ٧]"[3].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معنى المبالغة غير قابل للتعميم في (اسْتَفْعَلَ)؛ فهو معنًى سياقي، يقبله سياق ويأباه آخر، وخير مثال لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، فالفعل (اسْتَكَانَ) يفيد الخضوع والانقياد، والراجح في وزنه أنه (اسْتَفْعَلَ)[4]، وعند الوقوف أمام المعنى الذي تحتمله هذه الصيغة يسهل استبعاد الطلب، وإن أشار إليه ابن عطية بقوله: "والمعنى: فما طلبوا أن يكونوا لربهم،

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج١، ص١٥١. و انظر فيه أيضًا: ج٤، ص٤٦٨.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٠، ص١٨٩. "وقال الزمخشري: معناه: وظهر استغناء الله حيث لم يُلجئهم إلى الإيمان، ولم يضطرهم إليه مع قدرته على ذلك. انتهى، وفيه دسيسة الاعتزال". نفسه: الصفحة نفسها. و انظر: الزمخشري: الكشاف، ج٤، ص٥٤٧.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٢٨، ص٢٦٩.

(٤) انظر: أبا بكر الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ج٢، ص٢٩٧-٢٩٨. والأزهري: تهذيب اللغة، ج١٠، ص٢٠٤، (ك و ن، ك ي ن). و أبا علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص١١٥-١١٦. و ابن جني: الخصائص، ج٣، ص٣٢٤. والرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٦٩-٧٠. و أبا حيان: البحر المحيط، ج١٩، ص٤٢٢-٤٢٣. ففي وزنه قولان: أحدهما (افتعل) من (سَكَنَ) خضوعًا، وأصله على هذا القول (اِسْتَكَنَ)، فأُشبعت فتحة الكاف ألفًا على المسموع في بعض أشعار العرب. والقول الآخر بوزن (اِسْتَفْعَلَ) من (كان) مآلًا أو خضوعًا، وأصله (اِسْتَكْوَنَ أو اِسْتَكْيَنَ)، على خلاف في عينه بين الواو والياء، وفي كلٍّ تُعَلّ العين بنقل حركتها للفاء وقلبها ألفًا. ورجح (اِسْتَفْعَلَ) لقوته في القياس، في حين أن الإشباع مرتبط بضرورة الشعر، ولا يثبت في تصاريف الكلمة، وهذا ضعف لا يصح أن يُحمل عليه القرآن.

أي: طاعة وعبيد خير"[١]؛ "لأن حمل السين والتاء فيه على معنى الطلب غير واضح"[٢]. كذلك يُستبعَد الانتقال أو الصيرورة من حال إلى حال، وإن أشار إليه الزمخشري بقوله: "فإن قلتَ: ما وزن (اسْتَكَانَ)؟ قلتُ: (اسْتَفْعَلَ) من الكون، أي: انتقل من كون إلى كون، كما قيل: استحال، إذا انتقل من حال إلى حال"[٣]؛ لأن "(اسْتَحَالَ) ثلاثيه حال يحول، إذا انتقل من حال إلى حال، وإذا كان الثلاثي يفيد معنى التحوُّل لم يبقَ لصيغة (اسْتَفْعَلَ) فيها أثر، فليس (اسْتَحَالَ) من (اسْتَفْعَلَ) للتحوُّل. ولكنه من (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)، وهو أحد أقسامه، إذ لم يزد السداسي فيه على الثلاثي معنًى، والله أعلم"[٤].

كذلك الأمر في (اسْتَكَانَ)، فالأحسن أن يُحمَل على قول العرب: كنتُ لك إذا خضعت، وأكانه الله يُكينه إكانة، أي: أخضعه حتى استكان، ومن ثم يكون (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ). وقد سُئل ابن المنير: لِمَ لا تجعله على هذا التأويل من (اسْتَفْعَلَ) المبني للمبالغة؟ فقال: "لا يسعني ذلك؛ لأن المعنى يأباه، وذلك أنها جاءت في النفي والمقصود منها ذم هؤلاء بالجفوة والقسوة وعدم الخضوع، مع ما يوجب نهاية الضراعة من أخذهم بالعذاب، فلو ذهبت إلى جعلها للمبالغة أفادت نقص المبالغة؛ لأن نفي الأبلغ أدنى من نفي الأدنى. وكأنهم على ذلك ذُمّوا بنفي الخضوع الكثير، وأنهم ما بلغوا في الضراعة نهايتها، وليس الواقع؛ فإنهم ما اتسموا بالضراعة ولا بلمظة منها، فكيف تنفي عنهم النهاية الموهمة لحصول البداية؟! والله أعلم"[٥].

ولأن طاقة النص القرآني لا حدود لها؛ فهو واسع الآفاق تفسيرًا وتأويلًا، لذا يمكن لرأي أن يرى احتمال المعنى للمبالغة إذا كان المراد مبالغة النفي لا نفي المبالغة، بمعنى أن التعبير القرآني يبالغ في نفي خضوعهم وانقيادهم لله نفيًا مؤكَّدًا، فحينئذ يظهر في الأفق

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٤، ص١٥٢.

(٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج١٨، ص١٠١.

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج٤، ص٢٤٣. وردَّد كلامه أبو حيان: البحر المحيط، ج١٩، ص٤٢٢.

(٤) السابق نفسه: حاشية الصفحة نفسها. والكلام لابن المنير في انتصافه من الكشاف المثبت في حاشية الكتاب.

(٥) السابق نفسه: حاشية ج٤، ص٢٤٤. والكلام لابن المنير كسابقه. وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة، ج١٠، ص٢٠٤. واللمظة ما نعرفه بلحسة الطعام أو بقاياه في الفم.

معنى التأكيد مناسبًا لهذا السياق.

هذا التوكيد قد يظهر لأناس ولا يظهر لآخرين، فهو معنًى فرعي سياقي كما تقدَّم، ومنه تفسير الفعل في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث اتفق المفسرون على أن (اسْتَيْسَرَ) ليس فيه معنى الطلب، وأنه "بمعنى الفعل المجرَّد، أي: يَسُرَ، بمعنى: اسْتَغْنَى وغَنِيَ، واسْتَصْعَبَ وصَعُبَ، أو بمعنى تَفَعَّلَ، نحو: اسِتَكْبَرَ وتَكَبَّرَ، وهو أحد المعاني التي جاءت لها اسْتَفْعَلَ"[(١)]. وقد يُكتفى فيه بأحد المعنيين: الأول موافقًا المجرَّد، أو الثاني موافقًا تَفَعَّلَ[(٢)]، ولا ضير؛ إذ اجتمع في اللغة: "تَيَسَّرَ لفلان الخروجُ، واسْتَيْسَرَ له، بمعنًى، أي: تَهَيَّأَ"[(٣)]، "واسْتَيْسَرَ: اسْتَفْعَلَ مِنَ اليُسْرِ، أَي: مَا تَيَسَّرَ وسَهُلَ"[(٤)]. وفي هذا شمول لليسر والتيسير، سواء بكون الأمر منقادًا يسيرًا دون مساعدة، أو بكونه مطاوعًا ميَّسرًا بمساعدة وتدخُّل من أحد. يقال: "تَيَسَّرَ الشيءُ واسْتَيْسَرَ تَسَهَّلَ"[(٥)]، "ويَسَّرَهُ اللَّهُ فَتَيَسَّرَ وَاسْتَيْسَرَ بِمَعْنًى"[(٦)].

وبعين بلاغية رأى ابن عاشور مع تلاقي المعنى بين (اسْتَفْعَلَ) وفعلها المجرَّد زيادة التأكيد؛ بيانًا لطبيعة شعيرة الهَدي في الآية الكريمة، فقال: "و(اسْتَيْسَرَ) هنا بمعنى (يَسُرَ)، فالسين والتاء للتأكيد، كاسْتَصْعَبَ عليه بمعنى صَعُبَ. أي: ما أمكن من الهدي، بإمكان تحصيله، وإمكان توجيهه، فـ(اسْتَيْسَرَ) هنا مرادٌ به جميع وجوه التيسير"[(٧)]. ومن وجوه التيسير أيضًا أن الهَدي أدناه شاة، وأن صاحبه إن كان موسرًا فمن الإبل، وإلا فمن البقر، وإلا فمن الغنم، أو المعز، ويجوز اشتراك سبعة في بقرة أو بدنة.

---

(١) أبو حيان: البحر المحيط، ج٥، ص٦٣. وانظر: السمين الحلبي: الدر المصون، ج٢، ص٣١٣.

(٢) انظر: الواحدي: التفسير البسيط، ج٤، ص١٥. والزمخشري: الكشاف، ج١، ص٢٤٠. والرازي: مفاتيح الغيب، ج٥، ص٣٠٤.

(٣) الجوهري: الصحاح، ج٢، ص٨٥٧ (ي س ر).

(٤) ابن منظور: لسان العرب، ج٥٥، ص٤٩٥٨.

(٥) ابن سيده: المحكم، ج٨، ص٥٧٥.

(٦) الفيومي: المصباح المنير، ج٢، ص٦٨٠.

(٧) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٢، ص٢٢٤.

هكذا يتبين أن تلاقي المعنى الصرفي بين صيغتين قد يظهر معه غرض أو معنًى سياقي، وقد لا يظهر، ومن ثم يكون قارئ النص بشكل عام عنصرًا فاعلًا في تفسير المعنى بين ركنين مهمين من أركان الاستعمال اللغوي، هما: القصد والسياق. وفي الختام أشير إلى أن تلاقي المعاني الصرفية للأفعال ليس مقتصرًا على المجرَّد مع مزيده، بل له حضور واسع في الأفعال المزيدة بعضها ببعض، وأكتفي لبيان ذلك بمثالين للصيغة الحالية (اسْتَفْعَلَ).

ففي تفسير قوله تعالى - على لسان امرأة العزيز في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢] ذهب الواحدي إلى ظاهر المعنى الصرفي الشائع في (اسْتَفْعَلَ) وهو الطلب، إذ جاء عنده: "معنى الاستعصام: الامتناع بطلب العصمة"(١)، ثم صرَّح الزمخشري أن "الاستعصام: بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ، والتحفُّظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك، واستوسع الفتق، واستجمع الرأي، واستفحل الخطب"(٢). لأجل ذلك لم يكتفِ ابن عطية بمجرَّد الطلب، فعطف عليه التمسك به، قائلًا: "واستعصم معناه: طلب العصمة وتمسّك بها وعصاني"(٣).

غير أن أبا حيان ردّ على سابقيه مستمسكًا برأي أهل الصرف كاشفًا عن وجه حسنه وقوته بقوله: "والذي ذكر التصريفيون في (اسْتَعْصَمَ) أنه موافق لـ(اعْتَصَمَ)، فـ(اسْتَفْعَلَ) فيه موافق لـ(افْتَعَلَ)، وهذا أجود من جعل (اسْتَفْعَلَ) فيه للطلب؛ لأن (اعْتَصَمَ) يدل على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدل على حصولها. وأما أنه بناء مبالغة يدل على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة، فلم يذكر التصريفيون هذا المعنى لـ(اسْتَفْعَلَ). وأما (استمسك) و(استوسع) و(استجمع الرأي) فـ(اسْتَفْعَلَ) فيه موافقة لـ(افْتَعَلَ)، والمعنى: امتسك واتسع واجتمع الرأي، وأما استفحل الخطب فـ(اسْتَفْعَلَ) فيه موافقة لـ(تَفَعَّلَ) أي: تفحَّل الخطب نحو: استكبر وتكبَّر"(٤).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلَا

(١) الواحدي: التفسير البسيط، ج١٢، ص١٠٥.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج٣، ص٢٨١. وشابه قولَه قولُ ابن عاشور.

(٣) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٣، ص٢٤١.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٦، ص١١١-١١٢. وردد كلامه السمين الحلبي، انظر له: الدر المصون، ج٦، ص٤٩٢.

هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل: ٨٤] دار المفسرون حول معنيين للفعل (يُسْتَعْتَبُونَ)، أحدهما على أصل بابه (اسْتَفْعَلَ) لإفادة الطلب، فلا يُطلَب منهم العتبى بالرجوع عمّا كانوا عليه في الدنيا إلى ما يرضي الله عزّ وجلّ؛ إذ لا مجال لذلك في الآخرة وهي ليست بدار توبة أو عمل. والآخر بحمل الفعل على معنى (أَفْعَلَ) لإفادة الإزالة، فلا يُزال عنهم عتب الله عزّ وجلّ، ولا يُسمَح لهم بإرضائه؛ لأن العذاب قد حقّ عليهم(١).

ويبدو لي - والله أعلم بمراده - أنّ احتمال الفعل للمعنيين لا تعارض فيه، بل إنه يضفي على التفسير اتساعًا دلاليًّا بإفادة اتساع النفي وشموله، فلا يُطلب من الذين كفروا إرضاء الله من جهة، ولا يُسمح لهم إن حاولوا بأنفسهم من جهة أخرى. فالعَتْبُ في اللغة: المَوْجِدَةُ. يقال: عَتَبْتُ على فلان، أي: وَجَدتُ عليه. وأعتَبَني فلان، أي: عاد إلى مرضاتي راجعًا عن الإساءة، والاسم منه العُتْبَى، لذا قال الأزهريّ: "وَأَمَّا الْإِعْتَابُ وَالْعُتْبَى: فَهُوَ رُجُوعُ الْمَعْتُوبِ عَلَيْهِ إِلَى مَا يُرْضِي الْعَاتِبَ. وَالِاسْتِعْتَابُ: طَلَبُكَ إِلَى الْمُسِيءِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ إِسَاءَتِهِ"(٢). وصرَّح غير واحد أن: "اسْتَعْتَبَ وَأَعْتَبَ بِمَعْنًى. وَاسْتَعْتَبَ أَيْضًا: طَلَبَ أَنْ يُعْتَبَ. تَقُولُ: اسْتَعْتَبْتُهُ فَأَعْتَبَنِي، أَي: اسْتَرْضَيْتُهُ فَأَرْضَانِي"(٣).

ومن لطف المعنى في صيغتَي الاستعتاب والإعتاب أنّهما قد يقعان من طرفَي الخطاب، يقول ابن القيّم: "وأمّا (اسْتَعْتَبَ) فهو للطَّلب، أي: طلب الإعتاب، فهو لطلب مصدر الرباعيّ الذي هو (أَعْتَبَ)، أي: أزال عَتْبَهُ، لا لطلب الثلاثيّ الذي هو العَتْبُ ...، ويقال: عتب عليه، إذا أعرض عنه وغضب عليه، ثم يقال: اسْتَعْتَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ، أي: طلب منه أن يُزيل عَتْبَ نفسِه عنه بعوده إلى رضاه، فأَعْتَبَهُ عَبْدُهُ، أي: أزال عَتْبَهُ بطاعته. ويقال: اسْتَعْتَبَ الْعَبْدُ

(١) انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٣، ص٤١٤. وأبا حيان: البحر المحيط، ج٦، ص٥٦٩. والسمين الحلبي: الدر المصون، ج٧، ص٢٧٨. وشهاب الدين الخفاجي: حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي "عنايه القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، دار صادر، بيروت، د.ت، ج٥، ص٣٦٠.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة، ج٢، ص٢٧٨-٢٧٩ (ع ت ب). وانظر: الخليل بن أحمد: العين، ج٢، ص٧٦. والجوهري: الصحاح، ج١، ص١٧٥-١٧٦.

(٣) الجوهري: الصحاح، ج١، ص١٧٦. وانظر مثلًا: الأزهري: تهذيب اللغة، ج٢، ص٢٧٨. وابن سيده: المحكم، ج٢، ص٥٤. وابن منظور: لسان العرب، ج٣٨، ص٢٧٩٣.

سَيِّدَهُ، أي: طلب منه أن يُزيل غضبه وعَتْبَهُ عنه، فأَعْتَبَهُ سَيِّدُهُ، أي: فأزال عَتْبَ نفسِه عنه"[١]. وفصل ذلك بأربعة أمور:

"الأول: العَتْبُ، وهو من الله تعالى، فإنّ العبد لا يعتب على ربّه، فإنّه المحسن العادل، فلا يُتصوَّر أن يعتب عليه عبدُه إلّا والعبد ظالم، ومن ظنّ من المفسّرين خلاف ذلك فقد غلط أقبح غلط.

الثاني: الإعتابُ، وهو من الله ومن العبد باعتبارين، فإعتاب الله عبدَه إزالة عَتْبِ نفسه عن عبده، وإعتاب العبد ربَّه إزالة عَتْبِ الله عليه، والعبد لا قدرة له على ذلك إلّا بتعاطي الأسباب التي يزول بها عَتْبُ الله عليه.

الثالث: الاستعتابُ، وهو من الله أيضًا ومن العبد بالاعتبارين، فالله تعالى يستعتب عباده، أي: يطلب منهم أن يُعتبوه، ويُزيلوا عَتْبَهُ عليهم، ومنه قول ابن مسعود - وقد وقعت الزلزلة بالكوفة: إنّ ربّكم يستعتبكم فأعتبوه. والعبد يستعتب ربّه، أي: يطلب منه إزالة عَتْبِهِ.

الرابع: العُتبى، وهي اسم الإعتاب"[٢].

وعلى هذا تنوّع الفعل في القراءات القرآنية بين البناء للفاعل أو المعلوم والبناء للمفعول أو ما لم يُسمَّ فاعله، فقد جاء في ثلاثة مواضع بصيغة المبنيّ للمفعول إجماعًا حيث قال تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل: ٨٤، الروم: ٥٧، الجاثية: ٣٥]، والمعنى مرَّ ذكره في شرح آية النحل فلا حاجة لتكراره. وجاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] بصيغة المبني للفاعل (يَسْتَعْتِبُوا) مع اسم المفعول (الْمُعْتَبِينَ) عند الجمهور، وبصيغة المبني للمفعول (يُسْتَعْتَبُوا) مع اسم الفاعل (الْمُعْتِبِينَ) في قراءة أخرى[٣].

---

(١) ابن قيّم الجوزيّة: بدائع الفوائد، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٥هـ، ج٤، ص١٦٢٢.

(٢) السابق نفسه: ج٤، ص١٦٢٣.

(٣) للحسن وعمرو بن عُبيد وموسى الأسواريّ عند: ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عليّ النجديّ ناصف، ود. عبد الحليم النجّار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ج٢، ص٢٤٥. وابن عطية: المحرر الوجيز، ج٥، ص١٢. وأبي حيان: البحر المحيط، ج٢٢، ص٥٦٤.

فالمعنى في قراءة الجمهور: أن الكافرين في حال جزع غير راضين بما هم فيه من العذاب، فإن يطلبوا العُتبى سائلين الله إرضاءهم أو عدم مؤاخذتهم بجرمهم وإزالة ما هم فيه، فما هم بالمُجابين إلى ذلك. ولو جعلنا (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ) على المحتمَل الوارد قبلُ فكأنّ الإعتاب منهم لله معتذرين نادمين إرضاءً له جل شأنه، ولن تُقبَل معذرتهم كذلك؛ إذ فات أوانها. "وذلك كقوله - جل ثناؤه - مخبرًا عنهم: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٦-١٠٨]، وكقولهم لخزنة جهنم: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: ٤٩-٥٠]"(١).

أما القراءة الأخرى فمعناها: إن طُلب منهم أن يُرضوا ربّهم، فلا سبيل لهم إلى ذلك؛ لأنهم قد فارقوا الدنيا، أو لأنهم لن يفعلوا وإن أُعيدوا إليها؛ إذ "يُحتمَل أن تكون هذه القراءة بمعنى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]"(٢)، فما هم أهل خير. يقول ابن جني: "لو اسْتُعْتِبُوا لَمَا أَعْتَبُوا، كقولك: لو اسْتُعْطِفُوا لَمَا عَطَفُوا؛ لأنّه لا غناء عندهم، ولا خير فيهم، فيجيبوا إلى جميل، أو يُدعوا إلى حسن ...، وإن لم يكن هناك استعتاب لهم أصلًا. ألا ترى إلى قوله في الآية الأخرى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥]"(٣).

ولأبي حيوة والزعفرانيّ عند: أبي القاسم الهُذليّ: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق وتعليق: الشيخ جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ص٦٣٢.

(١) الطبري: جامع البيان، ج٢٠، ص٤١٥.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج٢٢، ص٥٦٤-٥٦٥. وانظر: ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٥، ص١٢.

(٣) ابن جني: المحتسب، ج٢، ص٢٤٥-٢٤٦.

الخاتمـــة

هكذا حاول البحث بدراسة موضوعه أن يشارك في الكشف عن لطائف لغة القرآن في تفسيرها وإعجازها على المستوى الصرفي الدلالي، والكشف في أثناء ذلك عن قوة تداخل اللغة العربية، وتصرُّف أهلها في مبانيها ومعانيها، وهو ما يسهل معه إيجاد مخرج لمن طلب فرعًا لباب من الأبواب، ويصعب معه تعسُّف التوجيه أو الاستبداد برأي. وفيما يلي يمكن إجمال أهم نتائج الموضوع.

١. عبَّرت القراءات القرآنية - وبخاصة المتواترة - عن تلاقي المعاني الصرفية للأفعال بين التجرُّد والزيادة، على نحو ما تقدَّم من الجمع بين صيغتين في قراءة متواترة، والقراءة سُنَّة مُتَّبَعة، ومن ثم كانت رافدًا من روافد التفسير، والعلم بها أداة من أدوات المفسِّر.

٢. كان المعنى اللغوي في المعاجم داعمًا لتلاقي المعاني الصرفية للأفعال في التفسير، ولا عجب؛ فقد نزل القرآن بلغة العرب، وخوطبوا بما يعقلون، ومن ثم يحسن تفسير النص القرآني على ضوء معهود العرب في استعمالها اللغوي.

٣. ظهر للهجات وبعض الظواهر اللغوية آثار متفاوتة في تلاقي المعاني الصرفية للأفعال في التفسير، كتداخل اللغات، والترادف، والتعاور، والمشاكلة اللفظية.

٤. الأصل أن يُراد بالفعل المجرَّد القليل والكثير في معناه، فإذا زِيد حرفًا أو أكثر لإفادة التكثير فهذا تخصيص للمزيد بالكثرة، وعلى هذا يحسن التعبير بأي الصيغتين على وفق القصد وسياق الكلام.

٥. ساعد تلاقي المعاني الصرفية للأفعال في التوفيق بين القراءات القرآنية، وحسن التقدير النحوي دون تكلُّف، وتوجيه مجيء المصدر على غير لفظ الفعل، وتحديد ما في الفعل من لزوم أو تعدية، وما في المتعدي من درجات التعدية، وما فيه من وسائلها كذلك.

٦. تبيّن أن تلاقي المعنى الصرفي بين صيغ الأفعال، قد يكون بين مزيد ومجرَّد، أو مزيد ومزيد، ثم قد يظهر معه غرض بلاغي أو معنًى فرعي غير الثابت لكل صيغة، كالمبالغة أو التأكيد، وهذا المعنى سياقي، فما يقبله سياق يحتمل أن يأباه آخر، وما يراه مفسر قد لا يراه آخر.

٧. كان أبو حيان أكثر المفسرين تنبيهًا على تلاقي المعنى الصرفي بين صيغ الأفعال مجرَّدها ومزيدها، وكان السمين الحلبي أكثرهم موافقة لأبي حيان، وكان ابن عاشور أكثرهم حرصًا على التمييز بين المعاني من وجهة بلاغية سياقية.

٨. لا تعارض في احتمال الفعل لمعنيين صرفيين مختلفين مع وجود قرينة تدعم كلًّا منهما، بل إنه حينئذ يضفي على التفسير مرونة واتساعًا دلاليًّا يشمل كل المواقف المحتملة للنص، وبخاصة إذا كان هذا النص واسع الآفاق بديع النظم لا حدود لمعانيه.

٩. ألقت المعايير النصية والعناصر التداولية بظلالها على تلاقي المعاني الصرفية، فلترابط النص وتماسكه حضور في اختيارات التعبير، ولتنوع مستويات التلقي حضور في قبولية التفسير، ومن ثم تتفاوت إعلامية النص بين مفسر وآخر، ويكون قارئ النص بشكل عام عنصرًا فاعلًا في تفسير المعنى بين ركنين مهمين من أركان الاستعمال اللغوي، هما: القصد والسياق، ثم لا تُغفل التناصية بتفاعل النص القرآني بعضه مع بعض في المواضع المتشابهة أو ذات الصلة، وقد عُرف عند المفسرين أن القرآن يفسِّر بعضه بعضًا.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرّة الأخيرة: أ. علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.
- ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، ويليها الوافية نظم الشافية للنيساري، دراسة وتحقيق: حسن أحمد عثمان، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، ودار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- ابن السكيت: كتاب الألفاظ "أقدم معجم في المعاني"، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.
- ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عليّ النجديّ ناصف، و د. عبد الحليم النجّار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ابن جني: المنصف "شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني"، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
- ابن خالويه: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

- ابن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- ابن عصـــفور: الممتع الكبير في التصـــريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسـير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السـلام عبد الشـافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ابن قيّم الجوزيّة: بدائع الفوائد، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، إشـراف: بكر بن عبد اللّه أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ابن مالك: شـرح التسـهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السـيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ابن منظور: لسـان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسـب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن هشـام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشـرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ابن يعيش: شـرح المفصل للزمخشـري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ابن يعيش: شـرح الملوكي في التصـريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- أبو السـعود: تفسـير أبي السـعود "إرشـاد العقل السـليم إلى مزايا الكتاب الكريم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- أبو القاسـم الهُذليّ: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق وتعليق: الشـيخ جمال بن السـيد رفاعي الشـايب، مؤسـسـة سـما للنشـر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- أبو بكر الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صـالح الضـامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

- أبو حيان: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة "أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد"، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ط٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- أبو علي القالي: الأمالي، ويليه شذور الأمالي والنوادر والتنبيه على الأوهام، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م.
- الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد عليّ النجّار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل "المعروف بتفسير البيضاوي"، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الجوهري: الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
- الجوهري: الصحاح، ج٥، ص٢٠٩٨. وانظر: ابن القطاع: كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائيّ، سلسلة المعاجم والفهارس، دار الشئون الثقافية العامة، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط٢، ١٩٨٦م.

- الدماميني: شـــرح الدماميني على مغني اللبيب، صـحـحه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- ذو الرمة: ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الرازي: مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- الرضـي: شـرح شـافية ابن الحاجب، مع شـرح شـواهده للبغدادي، حقّقهما وضـبط غريبهما وشـرح مبهمهما الأسـاتذة: محمد نور الحسـن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- الزبيـدي: تـاج العروس من جواهر القـاموس، تحقيق: د. محمود محمـد الطنـاحي، وآخرين، راجعـه: عبـد السـلام محمـد هـارون، ولجنـة فنيـة، وزارة الإعلام، الكويـت، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- الزمخشـري: أسـاس البلاغة، تحقيق: محمد باسـل عيون السـود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- الزمخشـــري: الكشـــاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسـة: الشـيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشـيخ علي محمد معوض، شـــارك في تحقيقه: أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- سـيبويه: الكتاب، تحقيق وشـرح: عبد السـلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- السـيرافي: شـرح كتاب سـيبويه، تحقيق: أحمد حسـن مهدلي، وعلي سـيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- السـيوطي: الأشـباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الســيوطي: همع الهوامع في شـــرح جمع الجوامع، تحقيق وشـــرح: د. عبد العال ســـالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

- شهاب الدين الخفاجي: حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي "عنايه القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الصغاني: الشوارد "ما تفرّد به بعض أئمة اللغة"، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الطبري: تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- علقمة الفحل: ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، حقّقه: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، راجعه: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- الفارابي: ديوان الأدب "أول معجم عربي مرتّب بحسب الأبنية"، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، المجلس الاعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- المرزوقي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- النابغة الذبيانيّ: ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م، ص٥٥.
- الواحدي: التفسير البسيط، تحقيق: د. محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرين، أشرف على طباعته وإخراجه: د. عبد العزيز بن سطام آل سعود، و أ.د. تركي بن سهو العتيبي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات

ملخص البحث ٢٠٥٥
مقدمة ٢٠٥٧
الدراسة التطبيقية ٢٠٦٢
أولًا- (أَفْعَلَ): ٢٠٦٢
ثانيًا- (فَعَّلَ): ٢٠٦٨
ثالثًا- (فَاعَلَ): ٢٠٧٢
رابعًا- (افْتَعَلَ): ٢٠٧٧
خامسًا- (تَفَعَّلَ): ٢٠٨٢
سادسًا- (اسْتَفْعَلَ): ٢٠٨٨
الخاتمة ٢٠٩٧
المصادر والمراجع ٢٠٩٩
فهرس موضوعات البحث ٢١٠٤